



المنظمة الوطنية للحكومة ودعم التنمية المحلية
National Organisation for Governance
& Local Development Support

مبادرة تعزيز الديمقراطية التشاركية في تشريعات الحكم المحلي بليبيا

دراسة حول واقع الشفافية، المساءلة والمشاركة المجتمعية في الإدارة المحلية بليبيا

مارس 2026

الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	الخلفية والسياق
3	المنظمة الوطنية للحكومة ودعم التنمية المحلية
4	القسم الأول: الإطار المفاهيمي للشفافية - المساءلة - المشاركة المجتمعية
4	أولاً: الشفافية
5	ثانياً: المساءلة
6	ثالثاً: المشاركة المجتمعية
6	العلاقة بين المفاهيم الثلاثة ومكافحة الفساد
7	القسم الثاني: قراءة تحليلية للإطار التشريعي للإدارة المحلية في ليبيا من منظور الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية
7	المحور الأول: الشفافية - من الالتزام الإجرائي إلى التقييد التنظيمي
8	المحور الثاني: المساءلة - غلبة الرقابة الهرمية وضعف المساءلة الرأسية الاجتماعية
9	المحور الثالث: المشاركة المجتمعية - من الاستشارة إلى غياب التخطيط التشاركي
9	المحور الرابع: الإيرادات المحلية-تطور في تكريس الشفافية والمساءلة والمشاركة قرار مجلس الوزراء رقم 330 لسنة 2021 بشأن نظام الإيرادات المحلية
10	أولاً: الشفافية في لائحة الإيرادات المحلية
10	ثانياً: المساءلة في لائحة الإيرادات المحلية
11	ثالثاً: المشاركة في لائحة الإيرادات المحلية
12	القسم الثالث: مؤشرات الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية في البلديات الليبية - الواقع والممارسة
13	الجزء الأول: قراءة تحليلية في نتائج الاستبيان الرقمي
21	الجزء الثاني: قراءة تحليلية لممارسات الشفافية والمساءلة والمشاركة من منظور الموظفين العاملين ببلدية يفرن وقطاعاتها الخدمية
27	القسم الرابع: مقارنة بين أنظمة الحوكمة المحلية في تونس وجنوب أفريقيا: تأطير الشفافية، المساءلة والمشاركة المجتمعية
31	التوصيات والمقترحات
33	الملحقات

الخلفية والسياق

لا تزال ليبيا تعيش منذ عام 2014 مرحلة انتقالية معقدة اتسمت بالانقسام والصراع السياسي، وهو ما انعكس بشكل مباشر على مسار بناء المؤسسات واستكمال تطوير الإطار التشريعي المنظم للحكم المحلي. وقد أدى هذا السياق إلى تعثر مراجعة القانون رقم (59) لسنة 2012 بشأن نظام الإدارة المحلية، واستمرار عدد من الإشكاليات البنيوية المرتبطة بضعف تكريس الشفافية، ومحدودية المشاركة المجتمعية، وغياب آليات مساءلة فعّالة على المستوى المحلي.

ويُعد القانون رقم (59) لسنة 2012، المعدل بموجب القانون رقم (9) لسنة 2013 الذي نقل مؤقتاً اختصاصات مجلس المحافظة إلى مجلس البلدية وعميدها، إحدى أبرز المحطات التشريعية في إعادة تنظيم العلاقة بين المركز والمستوى المحلي، وتحديد صلاحيات المجالس البلدية وأدوارها. وقد استُكمل هذا الإطار بصدر اللائحة التنفيذية رقم (130) لسنة 2013، إلى جانب القرارات التنظيمية الصادرة عن وزارة الحكم المحلي في الحكومات المتعاقبة، بما شكّل منظومة قانونية منظمة لعمل البلديات، وفي هذا الإطار أيضاً، صدر قرار مجلس الوزراء رقم (330) لسنة 2021 بشأن لائحة نظام الإيرادات المحلية، الذي شكّل تطوراً لاحقاً في تنظيم الجوانب المالية للبلديات، متضمناً مفاهيم حديثة كميزانية المواطن والمشاركة المجتمعية.

وقد مثّل هذا التنظيم خطوة تأسيسية مهمة في سياقه التاريخي، إذ جاء في مرحلة إعادة بناء مؤسسات الدولة بعد عقود طويلة من المركزية الشديدة وغياب الحكم المحلي المنتخب، وسعى إلى إرساء نموذج للامركزية الإدارية وتوسيع نطاق الاختصاصات المحلية. غير أن هذا التقدم ظل محكوماً بسقف تصوري وإجرائي محدود فيما يتعلق بترسيخ مبادئ الشفافية والإفصاح، وتعزيز المساءلة المجتمعية، وإدماج آليات المشاركة المؤسسية في صنع القرار المحلي.

وفي هذا الإطار، تأتي هذه الدراسة ضمن مبادرة «تعزيز الديمقراطية التشاركية في تشريعات الحكم المحلي بليبيا»، التي تنفذها المنظمة الوطنية للحكومة ودعم التنمية المحلية بالشراكة مع ثلاث بلديات هي: سلق، والغريفة، ويفرن. وتهدف الدراسة إلى تحليل واقع الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية في البلديات الليبية وقياس مدى انعكاس هذه المبادئ في الإطار القانوني القائم، بما يتيح تحديد أوجه القصور التشريعي التي تعيق ترسيخ ديمقراطية محلية تشاركية، ودعم مسار الإصلاحات المرتقبة في تشريعات الحكم المحلي.

المنظمة الوطنية للحوكمة ودعم التنمية المحلية

منظمة مجتمع مدني محلية غير ربحية تأسست تحت رقم قيد (281-2021) بتاريخ 2021/11/11م مركزها الرئيسي في طرابلس وتمارس نشاطها في جميع أنحاء ليبيا شرقا وجنوبا وغربا.

أهدافنا:

ترتكز الأهداف التي أسست عليها المنظمة الى مبادئ أساسية وهي:

- ✓ ترسيخ مفهوم الديمقراطية المحلية وقيم المواطنة
- ✓ تعزيز المشاركة المجتمعية لدى الجماعات المحلية.
- ✓ تعزيز مفهوم الحكم المحلي الرشيد والإدارة الحكيمة للموارد المحلية.
- ✓ دعم التنمية المحلية لتحقيق المساواة والعدالة بين مختلف المناطق
- ✓ المساهمة في برامج التنمية الحضرية والاستدامة والمحافظة على البيئة.

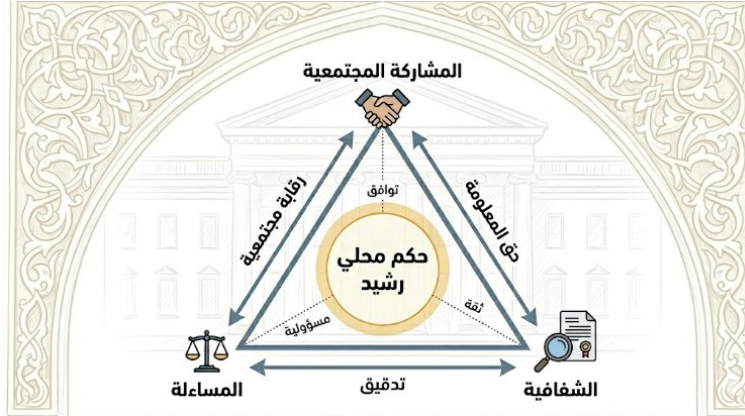
رؤية المنظمة:

نسعى ان نكون من المؤسسات المتقدمة في مجال الحوكمة المحلية وتنمية القدرات للجماعات المحلية والوصول إلى مجتمع يسوده العدالة وتكريس منهجية التشاركية الديمقراطية، ونتطلع ان نكون في مقدمة المؤسسات البحثية وتقديم الاستشارات للمؤسسات المرتبطة بالديمقراطية وسيادة القانون، كما اننا سنعمل جاهدين لنصبح في طليعة المنظمات الداعمة لمشاريع التنمية المحلية وتلك المتعلقة بالاستدامة والتنمية الحضرية وحماية المناخ.

القسم الأول: الإطار المفاهيمي

الشفافية – المساءلة – المشاركة المجتمعية

يمثل هذا الإطار المفاهيمي الأساس النظري الذي تستند إليه الدراسة في تحليل واقع الحكم المحلي، وذلك من خلال تفكيك ثلاث ركائز رئيسية تُعد من محددات الحوكمة الرشيدة ومقومات مكافحة الفساد على المستوى المحلي، وهي: الشفافية، والمساءلة، والمشاركة المجتمعية. ولا تُفهم هذه المفاهيم باعتبارها مبادئ منفصلة، بل بوصفها منظومة مترابطة وظيفياً تؤثر كل منها في الأخرى وتتكامل معها.



أولاً: الشفافية

1. المفهوم

تشير الشفافية إلى مبدأ إتاحة المعلومات المتعلقة بأعمال الجهات العامة وسياساتها وقراراتها وإجراءاتها، وتمكين الجمهور من الوصول إليها بصورة واضحة ومنظمة ودون تمييز. وهي تتجاوز مجرد نشر البيانات، لتشمل وضوح القواعد والإجراءات، وقابلية فهمها، وإمكانية تتبع مسار اتخاذ القرار.

وتُعد الشفافية شرطاً إجرائياً أساسياً لأي نظام يسعى إلى الحد من الفساد، إذ إن غياب المعلومات أو احتكارها يخلق بيئة مواتية لإساءة استخدام السلطة والانحراف في إدارة الموارد العامة. ومن ثم، فإن الشفافية لا تمثل قيمة أخلاقية فحسب، بل أداة مؤسسية للكشف والرقابة، وتنتقل الشفافية الحديثة من مفهوم الاستجابة التقليدية لطلبات المعلومات إلى "النشر الاستباقي التلقائي"، حيث تلتزم البلدية بنشر مبادراتها ومحاضر اجتماعاتها بانتظام ودورية عبر منصاتها الرسمية، دون انتظار طلب رسمي من المواطن.

2. الأبعاد الرئيسية للشفافية

يمكن تحليل الشفافية إلى أبعاد متكاملة، من أهمها:

- **الشفافية المالية:** وتعني الإفصاح عن البيانات المتعلقة بالميزانيات، والإيرادات، والمصروفات، والعقود، والمشتريات العامة، بما يسمح بتتبع تدفق الأموال العامة وتقييم مدى توافق الإنفاق مع الأولويات المعلنة.
- **الشفافية الإجرائية:** وتتعلق بوضوح القواعد والضوابط التي تحكم عمل الإدارة، وبساطة الإجراءات، وإمكانية الاطلاع عليها، بما يحد من الممارسات التمييزية أو المحسوبة أو الرشوة.
- **شفافية المداولات والقرارات:** وتشمل علانية اجتماعات الهيئات المنتخبة، ونشر القرارات ومحاضر الاجتماعات، والإفصاح عن مبررات السياسات، بما يمكن المواطنين من متابعة أداء ممثليهم المنتخبين.
- **الشفافية الوقائية المرتبطة بتضارب المصالح:** مثل الإفصاح عن المصالح الشخصية أو تقديم إقرارات الذمة المالية وفقاً للأطر القانونية المنظمة لذلك، باعتبارها آلية للحد من الإثراء غير المشروع ومنع تضارب المصالح.

ثانياً: المساءلة

1. المفهوم

المساءلة هي منظومة العلاقات والإجراءات التي تقتضي خضوع شاغلي المناصب العامة لتحمل المسؤولية عن أفعالهم وقراراتهم، وتمكين الجهات المختصة أو المواطنين من مساءلتهم وتقييم أدائهم، وترتيب الآثار القانونية أو السياسية عند ثبوت المخالفة أو التقصير.

ولا تقتصر المساءلة على الجانب العقابي، بل تشمل كذلك التقييم المستمر للأداء، وتصحيح الانحرافات، وضمان الالتزام بالقوانين والمعايير المهنية. وهي تمثل البعد التقويمي في منظومة الحوكمة، إذ تجعل ممارسة السلطة مقترنة بإمكانية المحاسبة.

2. أنماط المساءلة

تتخذ المساءلة أشكالاً متعددة، من أبرزها:

- أ- **المساءلة الهرمية: (Hierarchical Accountability)**
تمارس من أعلى إلى أسفل ضمن الهيكل الإداري، حيث تخضع المجالس والموظفون المحليون لإشراف الجهات المركزية أو الوزارة المعنية. تشمل مراجعة الالتزام بالقوانين، متابعة تنفيذ السياسات، والقدرة على التدخل في حال المخالفة أو التقصير. غالباً ما تمثل الرقابة الإدارية الداخلية أكثر من كونها أداة للمساءلة المجتمعية.
- ب- **المساءلة الرأسية: (Vertical Accountability)**
تمارس من خلال المواطنين مباشرة، عبر أدوات ديمقراطية مثل الانتخابات الدورية، حيث يمكن للناخبين تقييم أداء ممثليهم وتجديد الثقة بهم أو سحبها عبر صناديق الاقتراع. هذه المساءلة تعكس **حق المواطن في المحاسبة على مستوى الولاية الانتخابية**، وهي أداة أساسية لربط المنتخب بالناخب.
- ج- **المساءلة الأفقية: (Horizontal Accountability)**
تمارسها مؤسسات رقابية مستقلة، مثل أجهزة الرقابة المالية والإدارية، لمراجعة الحسابات ومدى الالتزام بالقانون، وضمان الأداء السليم للمجالس والموظفين المحليين.
- د- **المساءلة الاجتماعية: (Social Accountability)**
يتم تفعيلها عبر مبادرات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وعمليات الرصد المجتمعي، حيث يشترك المواطنون بشكل مباشر في مراقبة الأداء المحلي والإبلاغ عن أي خلل أو سوء إدارة. هنا يكون المواطن فاعلاً مباشراً في الرقابة اليومية، بعيداً عن اللحظة الانتخابية فقط وتتميز المساءلة الاجتماعية بأنها تكسر احتكار الجهات الرسمية للرقابة، وتحول المواطن من مراقب سلبي ينتظر صناديق الاقتراع إلى **رقيب يومي** على جودة الخدمات وإنفاق الأموال.

وتعتبر المساءلة أحد الأركان الأساسية لقيام ديمقراطية محلية فعالة، إذ تمثل آلية أساسية لضمان خضوع السلطات المنتخبة والهيئات الإدارية للرقابة والمحاسبة. وتكتسي المساءلة أهمية خاصة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال ديمقراطي، حيث تشكل ركيزة لإعادة بناء التنظيم والنشاط الإداري على أسس اللامركزية والديمقراطية المحلية التشاركية، بما يعزز الشفافية ويعيد بناء الثقة بين المواطن والمؤسسات.

ويخضع للمحاسبة، من حيث المبدأ، كل من يتولى ممارسة سلطة أو وظيفة عامة بالمعنى الواسع للكلمة، سواء كانوا مسؤولين إداريين أو منتخبين. ويجب أن يخضع هؤلاء لمساءلة المواطنين باعتبارهم أصحاب السيادة، وذلك إما بطريقة غير مباشرة عبر الهيئات التمثيلية المنتخبة، أو بطريقة مباشرة من خلال الآليات الديمقراطية المتاحة في الإطار اللامركزي للهيئات المحلية، مثل الانتخابات، وآليات المشاركة المجتمعية، وأدوات الرقابة الشعبية.

وتكمن فعالية المساءلة في وضوح المسؤوليات، واستقلالية الجهات الرقابية، ووجود جزاءات قابلة للتنفيذ، بحيث لا تتحول الرقابة إلى مجرد إجراء شكلي.

ثالثاً: المشاركة المجتمعية

1. المفهوم

المشاركة المجتمعية هي مجموعة الآليات والإجراءات التي تمكّن المواطنين، بصورة فردية أو جماعية، من التأثير في صنع السياسات العامة وتحديد الأولويات ومتابعة تنفيذها. وهي تمثل انتقالاً من نموذج الإدارة المنفردة إلى نموذج الإدارة التشاركية، حيث يُنظر إلى المواطن بوصفه فاعلاً في المجال العام لا مجرد متلقٍ للخدمات.

وتؤدي المشاركة دوراً وقائياً في الحد من الفساد، إذ إن إشراك المواطنين في مراحل التخطيط واتخاذ القرار والمتابعة يعزز الرقابة المجتمعية، ويحد من احتمالات توجيه الموارد بعيداً عن الاحتياجات الفعلية.

2. مستويات المشاركة

تتدرج المشاركة المجتمعية عبر مستويات مختلفة، يمكن إجمالها في:

- **الإعلام:** تزويد المواطنين بالمعلومات بعد اتخاذ القرار، وهو أدنى مستويات المشاركة.
- **الاستشارة:** طلب آراء المواطنين أو الجهات المعنية قبل اتخاذ القرار، دون التزام قانوني بالأخذ بها.
- **المشاركة الوظيفية:** إشراك المواطنين أو منظماتهم في تنفيذ بعض البرامج أو المشروعات.
- **الشراكة:** تقاسم مسؤولية التخطيط واتخاذ القرار بين الجهة العامة والمجتمع.
- **التمكين:** نقل جزء من سلطة اتخاذ القرار إلى المواطنين، كما في نماذج الميزانيات التشاركية.

وتزداد فاعلية المشاركة كلما انتقلت من مستوى الإعلام إلى مستوى الشراكة والتمكين.

العلاقة بين المفاهيم الثلاثة ومكافحة الفساد

تشكل الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية منظومة مترابطة وظيفياً في مواجهة الفساد المالي والإداري، حيث لا تعمل أي منها بمعزل عن الأخرى.

فالشفافية توفر المعلومات اللازمة لكشف الانحرافات وتتبع القرارات والمساءلة تحوّل هذه المعلومات إلى أداة ردع وتصحيح من خلال المحاسبة وترتيب الجزاءات والعقاب أما المشاركة المجتمعية، فتمثل بعداً وقائياً يعزز الرقابة الاجتماعية ويحد من فرص الانحراف في مراحل التخطيط والتنفيذ.

ويؤدي غياب أي من هذه الأركان إلى اختلال في المنظومة بأكملها؛ فالشفافية دون مساءلة قد تتحول إلى كشف بلا أثر، والمساءلة دون شفافية تصبح انتقائية أو غير مستندة إلى معلومات كافية، والمشاركة دون شفافية تفقد مضمونها الفعلي. ومن ثمّ، فإن التكامل بين هذه المفاهيم هو الذي يؤسس لحوكمة رشيدة قادرة على تقليص فرص الفساد وتعزيز الثقة بين المواطن والمؤسسات العام.

القسم الثاني: قراءة تحليلية للإطار التشريعي للإدارة المحلية في ليبيا من منظور الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية

تمهيد

تكمن أهمية دراسة هذا الإطار القانوني في ليبيا في قياس مدى تضمّنه الحد الأدنى من هذه المبادئ، باعتبارها شروطاً لازمة لتحويل اللامركزية من نقل إداري للمهام إلى ممارسة ديمقراطية فعلية على المستوى المحلي. ومن خلال قراءة تحليلية لنصوص القانون ولائحته التنفيذية رقم 130 لسنة 2013، يتبين أن المشرع أقر لامركزية تنظيمية في توزيع الاختصاصات، لكنه لم يؤسس بصورة كافية لبنية مؤسسية داعمة لشفافية مفتوحة، أو مساءلة مجتمعية فعالة، أو مشاركة حقيقية في صنع القرار المحلي.

المحور الأول: الشفافية – من الالتزام الإجرائي إلى التقيد التنظيمي

تُعد الشفافية حجر الأساس في أي نظام حكم محلي ديمقراطي، إذ تتيح للمواطنين الاطلاع على القرارات والسياسات والموارد، وتمكنهم من ممارسة رقابة واعية على أداء ممثليهم. غير أن قراءة نصوص القانون رقم 59 لسنة 2012 ولائحته التنفيذية تكشف أن الشفافية المعتمدة ذات طابع إجرائي محدود، وليست حقاً أصيلاً مكفولاً للمواطن.

1. نشر القرارات وحدود الإتاحة

ألزم القانون المجالس البلدية بنشر قراراتها خلال مدة زمنية محددة (30 يوماً)، وهو اتجاه إيجابي من حيث المبدأ. إلا أن النص لم يقرن هذا الالتزام بألية حديثة وملزمة للنشر الإلكتروني أو بالإتاحة السهلة والمستمرة للمعلومات، كما لم يوجب نشر مسودات القرارات قبل اعتمادها لإتاحة النقاش العام المسبق. وبذلك، تظل الشفافية لاحقة على اتخاذ القرار، لا سابقة عليه.

2. تقيد الاطلاع على المداولات والوثائق

جاءت اللائحة التنفيذية (المادة 66) فقلبت الموازين لتقرر أن إفشاء مضمون الوثائق أو المداولات أو القرارات يتم بالطرق التي يقررها المجلس. هذه الصياغة تنقل الشفافية من كونها التزاماً قانونياً مفروضاً على المجلس إلى سلطة تقديرية خاضعة لإرادته و يضع السرية كأصل عام، والشفافية كاستثناء (بالطرق التي يقررها المجلس فقط، مما يفتح المجال لتكريس السرية الإدارية ويحد من حق المجتمع في الاطلاع المنتظم على أعمال المجلس، لكن بعد ذلك جاءت المادة (68) لتأمر بنشر القرارات خلال 30 يوماً.

3. الإفصاح المالي وإقرارات الذمة

اشتراط القانون تقديم إقرار بالذمة المالية قبل مباشرة العضوية، وهو إجراء مهم من حيث المبدأ. غير أن النص لم يلزم بتقديم إقرار دوري أو ختامي عند انتهاء المهام، مما يضعف القيمة الرقابية للإجراء، كما لم ينص على حق الجمهور في الاطلاع على هذه الإقرارات. وبالتالي، يتحول الإفصاح إلى إجراء داخلي بين العضو والجهة المختصة، لا أداة شفافية مجتمعية تمكن الناخب من تقييم نزاهة ممثله، علماً بأن إقرارات الذمة المالية لمن يتولى وظيفة عامة ينظمها تشريع ساري.

4. شفافية الموازنات والحسابات الختامية

نص القانون على نشر الموازنات والحسابات الختامية بعد اعتمادها، غير أن الإجراء ظل ذا طبيعة شكلية، دون اشتراط عرض مبسط ومفهوم للمواطنين، أو عقد جلسات علنية لمناقشة بنود الإنفاق. وغياب الشفافية الاستباقية في إعداد الموازنة يحد من قدرة المجتمع على التأثير في أولويات الإنفاق قبل إقرارها.

المحور الثاني: المساءلة – غلبة الرقابة الهرمية وضعف المساءلة الرأسية الاجتماعية

يمثل نظام المساءلة أحد المعايير الحاسمة لقياس ديمقراطية الحكم المحلي. ويكشف تحليل القانون أن آليات المساءلة فيه تميل إلى الطابع الإداري الهرمي والداخلي، مع ضعف واضح في أدوات المساءلة الرأسية التي يمارسها المواطنون تجاه ممثليهم.

1. الرقابة الهرمية

كرس القانون أشكال الرقابة التي تمارسها الجهات المركزية على أعمال المجالس البلدية، ويحدد حالات الحل أو الإيقاف أو الإشراف. وهذه الرقابة، وإن كانت مشروعة لضمان احترام القانون، تعكس حضوراً قوياً للرقابة من أعلى إلى أسفل، أي في إطار علاقة تبعية إدارية، بالإضافة إلى نص القانون على الرقابة الأفقية (بشقيها الإدارية والمالية) من قبل ديوان المحاسبة وأجهزة الشفافية.

2. المساءلة الداخلية داخل المجلس

أتاح القانون سحب الثقة من رئيس المجلس أو من أحد أعضائه بأغلبية معينة من أعضاء المجلس. غير أن هذه الآلية تظل محصورة داخل المؤسسة ذاتها، وتعتمد على التوازنات والتحالفات الداخلية، دون إشراك مباشر للناخبين الذين منحوا العضو شرعيته.

3. غياب المساءلة الرأسية المجتمعية

لم يتضمن القانون أي آلية تمكن المواطنين من سحب الثقة من عضو المجلس أو رئيسه خلال مدة الولاية، كما لم ينظم إجراءات ملزمة نتيج للناخبين طلب مساءلة رسمية عند الإخلال الجسيم بالواجبات. ويؤدي هذا الفراغ التشريعي إلى فصل العلاقة بين المنتخب والناخب بعد لحظة الاقتراع، بحيث تتحول المساءلة إلى حدث دوري مرتبط بالانتخابات فقط.

4. محدودية تنظيم الشكاوى والبلاغات

لم يخصص القانون نظاماً متكاملًا وملزمًا لتلقي شكاوى المواطنين والرد عليها ضمن آجال محددة، ولم يرتب جزاءات واضحة في حال تجاهلها. كما أن الإحالة إلى أجهزة رقابية مركزية لا تعوض غياب آليات محلية سريعة وفعالة للمساءلة.

المحور الثالث: المشاركة المجتمعية – من الاستشارة إلى غياب التخطيط التشاركي

رغم إشارة القانون إلى دور المواطنين والمجتمع المدني، إلا أن المشاركة المنظمة في صنع القرار المحلي ظلت محدودة وغير ملزمة.

1. المشاركة الاستشارية (مجلس الشورى)

أتاح القانون إنشاء مجالس للشورى يضم خبراء ومستشارين بالبلدية للمشاركة في الاجتماعات التي يراها المجلس البلدي دون أن يكون لهم حق التصويت وُحددت مهامه باللائحة في إبداء الرأي ودراسة الموضوعات وتقديم التوصيات ولا يوجد أي نص يلزم المجلس التنفيذي بأخذ رأي مجلس الشورى أو حتى الرد عليه

2. العرائض الشعبية

أتاح القانون تقديم عريضة لإضافة بند إلى جدول أعمال المجلس بشروط عديدة معينة. غير أن الصياغة منحت المجلس سلطة تقديرية في قبول الطلب أو رفضه، دون إلزام بتسبيب القرار أو تحديد مهلة زمنية للمناقشة. وبذلك، تبقى العريضة أداة استشارية غير ملزمة، لا آلية مشاركة مؤسسية فعالة.

3. دور المجتمع المدني

أشارت اللائحة التنفيذية إلى تشجيع التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، إلا أن النص ورد بصيغة تحفيزية غير ملزمة، ولم يرتب حقوقاً واضحة لهذه المؤسسات في الاطلاع أو الحضور أو المشاركة في اللجان المتخصصة.

4. غياب التخطيط التشاركي وتحديد الأولويات

لم يتضمن القانون إلزاماً للمجالس البلدية بإجراء مشاورات عامة منظمة عند إعداد الخطط التنموية أو تحديد أولويات الإنفاق. كما لم يوجب نشر مسودات الخطط قبل اعتمادها، أو إشراك فئات المجتمع في مراحل إعدادها. ونتيجة لذلك، يبقى تحديد الأولويات التنموية عملية داخلية في نطاق المجلس، دون تفاعل مؤسسي منظم مع المجتمع.

المحور الرابع: الإيرادات المحلية – تطور في تكريس الشفافية والمشاركة (قرار 330 لسنة

2021 بشأن نظام الإيرادات المحلية

تمهيد: إشكالية التنظيم المتدرج

إذا كان القانون رقم 59 لسنة 2012 قد أسس لنظام الإدارة المحلية، واللائحة التنفيذية رقم 130 لسنة 2013 قد فصلت بعض أحكامه، فإن تنظيم الإيرادات المحلية ظل معلقاً بين نصوص القانون التي أحالتها إلى اللائحة (المادة 52)، واللائحة التي أحالتها بدورها إلى قرارات لاحقة من وزير الحكم المحلي ووزير المالية (المادة 103). هذا الفراغ التشريعي استمر لسنوات، إلى أن صدر القرار رقم 330 لسنة 2021 عن مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية، متضمناً "لائحة نظام الإيرادات المحلية" التي تمثل نقلة نوعية في تكريس مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية في الجانب المالي المحلي وفق بعض نصوص القرار، ولا يمكن قراءة هذا القرار بمعزل عن سياقه، إذ يمثل تتويجاً لمرحلة من التراكم المعرفي، حيث استطاع المشرع الليبي ترجمة بعض التوصيات والمفاهيم التي كانت محوراً للنقاش في برامج الدعم الدولي الفني المكثفة لدعم مسار اللامركزية وبناء قدرات البلديات إلى نصوص قانونية ملزمة. وبذلك تشكل هذه اللائحة نقلة نوعية في تكريس مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية في الجانب المالي المحلي، وإن بقيت تحديات التنفيذ واستكمال باقي جوانب العمل البلدي قائمة.

أولاً: الشفافية في لائحة الإيرادات المحلية

1. تعريف ميزانية المواطن (المادة 1)

"ميزانية المواطن: ملخص مبسط لميزانية البلدية الاعتيادية ويتم إعدادها ضمن نموذج يسهل على جميع المواطنين فهم تلك الميزانية".

يمثل هذا النص نقلة نوعية في فلسفة الشفافية المالية، حيث ينتقل بالمشروع من مجرد "النشر" إلى "التبسيط" و"تعريف المفاهيم" للمواطن العادي. الاعتراف القانوني بأن المواطن العادي قد لا يفهم المصطلحات المالية المعقدة، وأن على البلدية واجب تبسيط المعلومة المالية، هو تطور مفاهيمي يعالج أحد أهم مظاهر ضعف الشفافية في القانون 59 الذي كان يكتفي بنشر الميزانية بعد اعتمادها بصيغتها الفنية.

2. إلزامية اعتماد الشفافية في إعداد الميزانية (المادة 5)

"تلتزم البلديات باعتماد الشفافية والمشاركة المجتمعية في إعداد تقديرات إيراداتها ومصروفاتها عند إعداد الميزانية التقديرية".

يُلزم هذا النص البلديات بالشفافية في مرحلة إعداد الميزانية (قبل اعتمادها)، وليس فقط بعد اعتمادها، مما يحقق مفهوم "الشفافية الاستباقية" التي تمكن المواطنين من التأثير في القرار قبل صدوره، لا مجرد الاطلاع عليه بعد أن يصبح واقعاً.

3. النشر الإلزامي لميزانية المواطن (المادة 6)

"يجب على البلديات نشر الميزانية التقديرية وتقرير المصروفات وفق نموذج ميزانية المواطن عن طريق جميع وسائل الإعلام المتاحة".

يربط هذا النص بين ميزانية المواطن والنشر الإلزامي عبر وسائل متعددة، متجاوزاً النشر في الجريدة الرسمية فقط (كما في القانون 59) إلى وسائل أوسع وأقرب للمواطن.

4. شفافية إجراءات التعاقد (المادة 48)

إلزام البلديات بالمزايدة العامة عند تأجير عقاراتها، وتحديد إجراءات واضحة للإعلان وتلقي العروض وفتح المظاريف، يخلق إطاراً شفافاً يحد من الممارسات التمييزية أو المحسوبة.

ثانياً: المساءلة في لائحة الإيرادات المحلية

1. إنشاء لجنة تظلمات مستقلة (المادة 58)

"تشكل لجنة التظلمات في كل بلدية على النحو التالي: 1. قاضي منتدب من المحكمة الجزئية الواقع في نطاقها البلدي رئيساً. 2. عضو قانوني لا تقل درجته عن العاشرة. 3. عضو مالي لا تقل درجته عن العاشرة. 4. عضوين عن مجلس الشورى بالبلدية".

يمثل هذا النص نقلة نوعية في آليات المساءلة، حيث:

- يُشرك القضاء (قاضي منتدب) في آلية محلية للتظلم، مما يضفي ضماناً حيادية واستقلالية.
- يُشرك مجلس الشورى (عضوين)، مما يعزز البعد المجتمعي في الرقابة على القرارات الجبائية.
- يُلزم اللجنة بالبت في التظلمات خلال 45 يوماً (المادة 59)، مما يخلق التزاماً زمنياً واضحاً.

ثالثاً: المشاركة المجتمعية في لائحة الإيرادات المحلية

1. تعريف المشاركة المجتمعية (المادة 1)

"المشاركة المجتمعية: عملية تبين قيام المنظمات والمؤسسات غير الربحية والأفراد بتقديم رؤاهم وخططهم التي تعود بالنفع على المقيمين داخل النطاق الإداري للبلدية".

يمثل هذا التعريف المرة الأولى التي يُعرّف فيها مفهوم "المشاركة المجتمعية" نصياً في التشريعات الليبية المتعلقة بالحكم المحلي ويربط المشاركة بتقديم الرؤى والخطط، مما يعطيها بعداً إيجابياً استباقياً.

2. إشراك مجلس الشورى في لجنة التظلمات (المادة 4/58)

إشراك عضوين من مجلس الشورى في لجنة التظلمات يُفَعِّل دور هذا المجلس (المنصوص عليه في القانون 59 بشكل استشاري بحت) بجعله مشاركاً في آلية رقابية مؤثرة، مما يعزز الثقة في القرارات الجبائية.

3. الإعلان عن أماكن بيع الطوابع (المادة 112)

إلزام البلدية بالإعلان عن أماكن بيع الطوابع في لوحة الإعلانات وبمقار مخاتير المحلات والموقع الإلكتروني وصفحات التواصل الاجتماعي، يعزز وصول المعلومة للمواطن ويشرك "المخاتير" كقناة إعلانية تقرب المعلومة من المواطن في محيطه السكني.

رابعاً: تقييم عام للتطور في لائحة الإيرادات المحلية

الإيجابيات والتطورات الملحوظة

- سد الفراغ التشريعي: أنهت اللائحة سنوات من الفراغ في تنظيم الإيرادات المحلية الذي ظل معلقاً بين القانون واللائحة وقرارات الوزير المختص.
- تطور مفاهيمي: لأول مرة يتم تعريف "ميزانية المواطن" و"المشاركة المجتمعية" في تشريع ليبي.
- الشفافية الاستباقية: الانتقال من نشر الميزانية بعد اعتمادها إلى إعدادها بشكل تشاركي ونشرها بصيغة مبسطة.
- آليات مساءلة متطورة: إنشاء لجنة تظلمات برئاسة قاضي وعضوية مجلس الشورى.

الخلاصة

يخلص التحليل إلى أن القانون رقم 59 لسنة 2012 ولائحته التنفيذية رقم 130 لسنة 2013 قد أسسا لامركزية إدارية في توزيع الاختصاصات على المستوى المحلي، غير أن هذا التأسيس لم يصاحبه تكريس موازٍ لمبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية بوصفها ركائز للديمقراطية المحلية. فقد ظل تنظيم هذه المبادئ في حدوده الدنيا الإجرائية، دون بناء منظومة مؤسسية متكاملة تُمكن المواطن من ممارسة دور رقابي وتشاركي مستمر في إدارة الشأن المحلي.

هذا التقييم لا ينفصل عن السياق التاريخي الذي صدر فيه القانون، إذ جاء إقراره في مرحلة انتقالية استثنائية أعقبت عام 2011، وصدر في آخر جلسات المجلس الوطني الانتقالي، في ظل حاجة ملحة إلى سد الفراغ التشريعي في قطاع الحكم المحلي بعد عقود من المركزية المطلقة. كما أن محدودية دوائر المشاركة في إعداد مشروع القانون انعكست على مستوى انفتاحه المفاهيمي وأدواته الديمقراطية، حيث كان الهدف الأساسي في تلك المرحلة إرساء إطار قانوني ينظم اللامركزية ويخدم المرحلة الانتقالية، أكثر من كونه مشروعاً متكاملًا لبناء ديمقراطية محلية مستدامة.

إلا أن مسار التطور التشريعي شهد محطة فارقة مع صدور القرار رقم 330 لسنة 2021 بشأن لائحة نظام الإيرادات المحلية، الذي شكل نقلة نوعية في تكريس هذه المبادئ على المستوى المالي، مستفيداً من تراكم معرفي ناتج عن الاحتكاك بالخبرات الدولية عبر برامج الدعم الفني لمسار اللامركزية. ورغم أهمية هذا التطور، فإنه يظل محصوراً في الجانب المالي، مما يستدعي توسيع نطاق هذه المكاسب لتشمل جميع جوانب العمل البلدي في مراجعة تشريعية شاملة

القسم الثالث: مؤشرات الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية في البلديات الليبية - الواقع والممارسة

من أجل قياس وعي المواطنين حول مفاهيم الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية في الحكم المحلي، وانطلاقاً من أن الحكم المحلي لا يُقاس فقط بوجود النصوص القانونية، بل بمدى إدراك الفاعلين المحليين لها وتفاعلهم معها، تم تصميم استبيان رقمي عام عبر (Google Forms) استهدف مختلف أطراف المجتمع والمجتمع المدني، لضمان تجميع أكبر قدر من البيانات بفاعلية وسرعة، وتكوين رؤية شاملة حول الرأي العام الوطني.

وبالتوازي مع هذا المسح، ومن أجل تقديم قراءة معمقة لبلدية يفرن باعتبارها إحدى البلديات الشريكة والمستهدفة بالمشروع —تم تدعيم الدراسة باستبيان ورقي متخصص موجه للموظفين والمسؤولين داخل الجهاز البلدي والقطاعات الوزارية المحلية، حيث يعالج كلا الاستبيانين المحاور الخمسة التالية:

- المعرفة بالإطار القانوني المنظم للحكم المحلي.
- مستوى الوعي بالمفاهيم الأساسية للحوكمة المحلية.
- استكشاف درجة تطبيق مبادئ الشفافية والإفصاح المؤسسي.
- مفاهيم وآليات المساءلة المحلية.
- رصد مستوى المشاركة المجتمعية.

وتستند هذه الدراسة إلى منهجية تحليلية لا تكفي برصد الخلفية المعرفية والوعي النظري فحسب، بل تمتد لتقييم الواقع المعاش والتجربة العملية داخل البلديات الليبية. يتيح هذا الربط المنهجي مقارنة تصورات المواطنين مع الرؤية المؤسسية من داخل الإدارة المحلية، مما يساعد في رصد الفجوة بين الإدراك والممارسة، وتحديد التحديات الواقعية والفرص المتاحة لتطوير الأداء المحلي بما يلبي تطلعات الشركاء والجمهور.

الجزء الأول: قراءة تحليلية في نتائج الاستبيان الرقمي

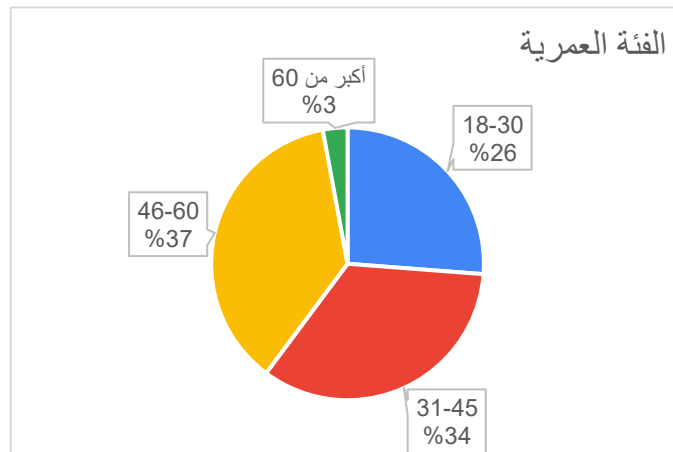
تضمن هذا الاستبيان 18 سؤالاً توزعت على المحاور الخمسة المستهدفة أعلاه

وبلغ عدد المشاركين في الاستبيان حوالي (104) مشاركاً من حوالي 45 بلدية أو أكثر من مختلف أنحاء البلاد وقد اتسمت العينة بتنوع مهني ومدني وجغرافي، وكانت نسبة فئة الذكور (77%) مقارنة بالإناث (23%).

البلدية	عدد المشاركين			البلدية	عدد المشاركين			البلدية	عدد المشاركين			البلدية	عدد المشاركين		
	الكل	ذكر	أنثى		الكل	ذكر	أنثى		الكل	ذكر	أنثى		الكل	ذكر	أنثى
يفرن	21	18	2	عين زارة	3	3	0	حي الاندلس	2	1	1	الزاوية الغرب	1	1	0
وردامه	1	0	0	طرابلس	4	4	0	جنزور	3	1	1	الزاوية الشمال	1	0	1
وادي عتبة	1	1	0	صرمان	3	1	2	جرمة	1	1	0	الخمس	1	1	0
نسمة	1	1	0	صبراتة	1	0	1	جادو	2	2	0	الجفرة	2	0	2
نالوت	1	0	1	سيناون	1	1	0	ترهونه	1	0	1	البيضاء	1	0	1

1	4	5	لم يذكر	0	2	2	تاجوراء	0	3	4	سوق الجمعة	0	2	2	مصراته
23	77	105	المجموع	0	2	2	بني وليد	1	0	1	سلوق	1	0	1	مرزق
				2	7	9	بنغازي	1	4	5	سبها	0	1	1	ككلة
				0	1	1	برقن الشاطي	1	1	2	زواردة	1	0	1	قمينس
				1	1	2	اوباري	0	3	3	زليتن	0	1	1	قصر بن غشير
				0	1	1	الماية	0	1	1	زله	0	1	1	قراقرة
				0	1	1	العزيزية	1	0	2	درنه	0	1	1	غريان
				0	2	2	الزاوية المركز	0	1	1	درج	0	1	1	غات

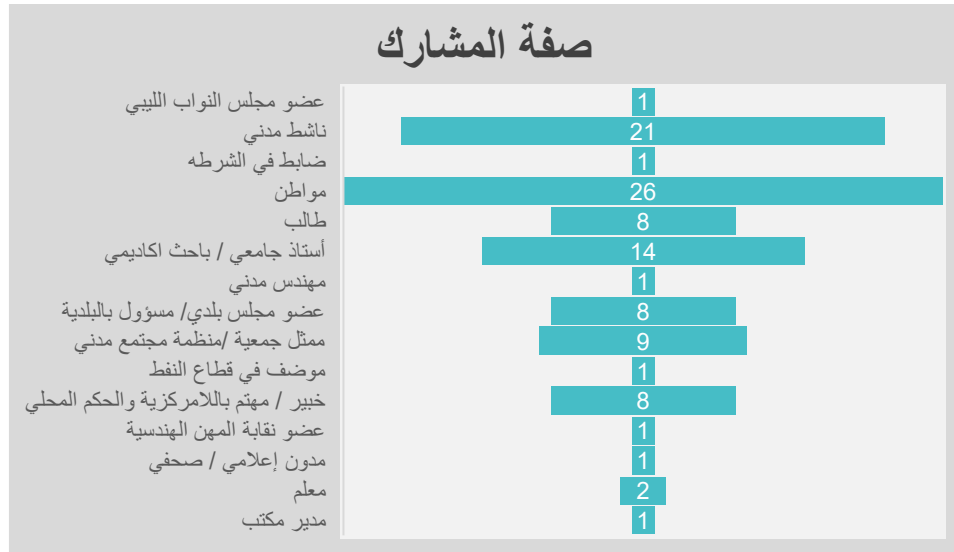
شارك بالاستبيان فئات عمرية متنوعة، حيث كان العمر المتوسط للمشاركين 41 سنة، مع تركيز ملحوظ في الفئة العمرية (46-60) بنسبة 37%



تباين المشاركين في مجالات عملهم

وأظهرت النتائج تنوعاً واسعاً في خلفيات المشاركين المهنية، حيث شملت العينة فئات مختلفة وفاعلة في المجتمع ويمكن حصرهم بالمجموعات التالية:

- المواطنون والطلاب (34 مشاركاً) : يمثلون القاعدة العامة من الجمهور المستهدف.
- قطاع نشاط ومنظمات المجتمع المدني والاعلام (31 مشاركاً) : يشمل النشاط المدني وممثلي المنظمات المجتمعي والاعلام.
- الأكاديميون والخبراء (22 مشاركاً) : يضم الأساتذة الجامعيين والخبراء المهتمين باللامركزية.
- القطاع التشريعي والإدارة المحلية (9 مشاركين) : ويضم عضو مجلس نواب و 8 مشاركين أعضاء مجالس بلدية
- الكوادر المهنية والتنفيذية (7 مشاركين) : يشمل فئات مهنية متنوعة

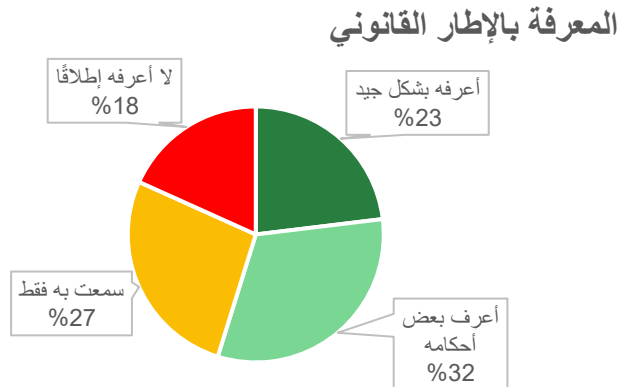


ونستعرض فيما يلي نتائج الاستبيان تفصيلاً وفقاً للمحاور الخمسة المستهدفة في هذا الاستبيان، وذلك لتشخيص الواقع القائم واستشراف فرص التطوير التشريعي والمؤسسي.

أولاً: المعرفة بالإطار القانوني المنظم للحكم المحلي

1 مستوى المعرفة العامة بالقانون

أظهرت النتائج أن مستوى المعرفة بالقانون المنظم للحكم المحلي يتسم بالطابع المتوسط مع وجود فجوة معرفية واضحة. فقد أفاد 23% من المشاركين بأنهم يعرفون القانون بشكل جيد، و31% يعرفون بعض أحكامه، في حين أقر 27% بأنهم سمعوا به فقط، و18% لا يعرفونه إطلاقاً.



تعكس النتائج السابقة وجود استقطاب معرفي واضح داخل العينة، يمكن تقسيمه إلى كتلتين أساسيتين:

• كتلة الوعي والمعرفة بالإطار القانوني (55%)

تضم هذه الكتلة المشاركين الذين أفادوا بأنهم يعرفون القانون "بشكل جيد" (23%) أو "يعرفون بعض أحكامه" (32%)، أي ما مجموعه 55% من العينة.

وبتحليل المعرفة حسب المجموعات المهنية للمشاركين بهذه الكتلة نجدها تتمثل في

- فئة المجتمع المدني الفاعلة (نشطاء + ممثلي منظمات مجتمع مدني)
- فئة المعرفة التخصصية (خبراء + أكاديميون)
- فئة الممارسة البلدية (مسؤولو البلدية وأعضاء المجالس والموظفون المحليون)

يتضح أن المعرفة بالقانون داخل هذه الكتلة لم تتشكل عبر حملات توعية عامة أو برامج تثقيف قانوني حكومية ممنهجة، بل عبر:

- الانخراط في العمل المدني والمبادرات المحلية
- الممارسة الإدارية داخل البلدية
- الاشتغال الأكاديمي والبحثي المتخصص
- العمل أو التعاون مع برامج التعاون الدولي الداعمة للحكم المحلي

أي أن المعرفة هنا نتاج الاحتكاك المؤسسي والممارسات المتراكمة خلال السنوات الماضية التي كانت ظرفية، وليست نتيجة تعميم ثقافة قانونية شاملة ومستدامة على مستوى المجتمع.

• كتلة الوعي المحدود بالإطار القانوني (45%)

تضم هذه الكتلة المشاركين الذين أفادوا بأنهم "سمعوا بالقانون فقط" (27%) أو "لا يعرفونه إطلاقاً" (18%)، أي ما مجموعه 45% من العينة.

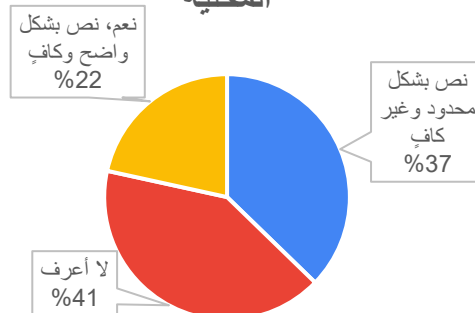
تُظهر البيانات في العموم أن فئة "المواطنين" و"الطلاب" تمثل الثقل النسبي الأكبر داخل هذه المجموعة، ما يشير إلى أن القانون لا يزال إطاراً معرفياً خبويًا، لم يتحول إلى معرفة حقوقية عامة متداولة بين المواطنين.

ويعكس ذلك ضعف جهود التوعية المؤسسية، سواء من قبل الجهات الحكومية أو المجالس البلدية، في تبسيط القانون وتحويله من نص تنظيمي إلى ثقافة مواطنة قائمة على الحقوق والواجبات.

2] محدودية وكفاية التشريع:

وعند قياس إدراك المشاركين بمضمون النص القانوني فيما يتعلق بمبادئ الحوكمة المحلية (الشفافية، المساءلة والمشاركة المجتمعية)، أشار 22% فقط إلى أن القانون ينص بوضوح وكفاية على مبادئ الشفافية، مقابل 37% رأوا أن النص محدود وغير كافٍ، بينما أفاد 41% بعدم معرفتهم بمحتوى النص في ه ذا الجانب.

تقييم كفاية القانون حول مبادئ الحوكمة المحلية



تكشف النتائج عن ثلاثة مستويات من الوعي تُلخص واقع المعرفة والتقييم عند قراءة نصوص هذا القانون:

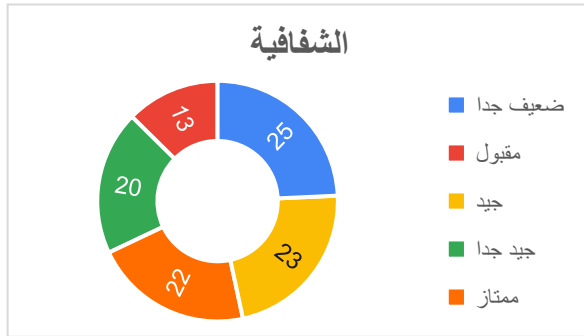
1. أقلية ترى أن النص القانوني كافٍ وواضح (22%) تمثل هذه الكتلة نسبة محدودة من العينة ترى أن القانون يتضمن نصوصاً واضحة وكافية بشأن مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية
2. شريحة معتبرة ترى أنه محدود وغير كافٍ (37%) ترى هذه الفئة أن القانون نصّ على المبادئ بشكل محدود وغير كافٍ. وتُعد هذه النسبة مرتفعة نسبياً، خصوصاً إذا ما قورنت بنسبة من يرون النص واضحاً وكافياً.
3. شريحة أكبر لا تعرف مضمون النص أصلاً (41%) ويعني ذلك وجود غياب الوعي بالأطر القانونية مما يحرم المواطن من المرجعية اللازمة لتقييم شفافية الإدارة المحلية ورصد تقصيرها.

ثانياً: مستوى الوعي بالمفاهيم الأساسية للحوكمة المحلية

استند التحليل إلى تقييم المشاركين لمستوى معرفتهم بثلاثة مفاهيم محورية: الشفافية – المساءلة – المشاركة المجتمعية، وفق مقياس خماسي من (1 = ضعيف جداً) إلى (5 = ممتاز).

1 الوعي بمفهوم الشفافية

توزعت الإجابات على النحو التالي (102 إجابة):



- 25% ضعيف جداً 25 مشارك
- 13% مقبول 13 مشارك
- 23% جيد 23 مشارك
- 19% جيد جداً 20 مشارك
- 22% ممتاز 22 مشارك

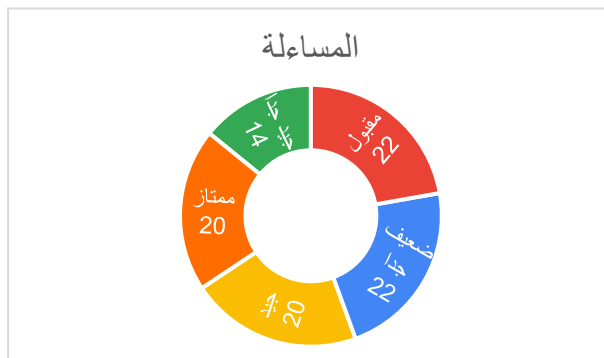
القراءة التحليلية:

- تبلغ نسبة التقييمات الإيجابية (جيد + جيد جداً + ممتاز) 65%
- في المقابل، تبلغ نسبة التقييمات المنخفضة (ضعيف جداً + مقبول) 38% تقريباً.

يدل ذلك على أن مفهوم الشفافية يحظى بوعي نسبي مقبول داخل العينة، إلا أن وجود ربع المشاركين تقريباً في مستوى "ضعيف جداً" يعكس استمرار فجوة معرفية معتبرة.

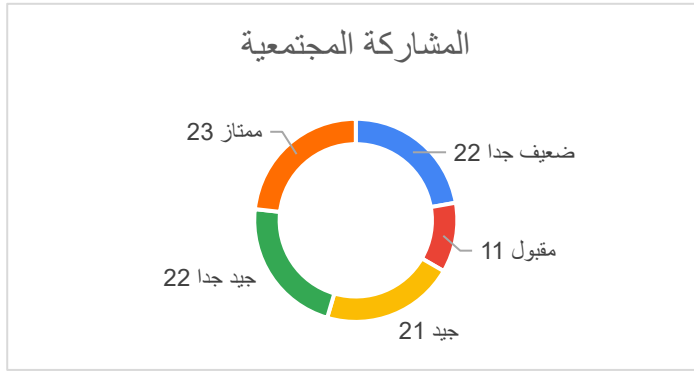
2 الوعي بمفهوم المساءلة

توزعت إجابات عدد 98 مشارك على النحو التالي



- 22% ضعيف جداً
- 22% مقبول
- 20% جيد
- 14% جيد جداً
- 20% ممتاز

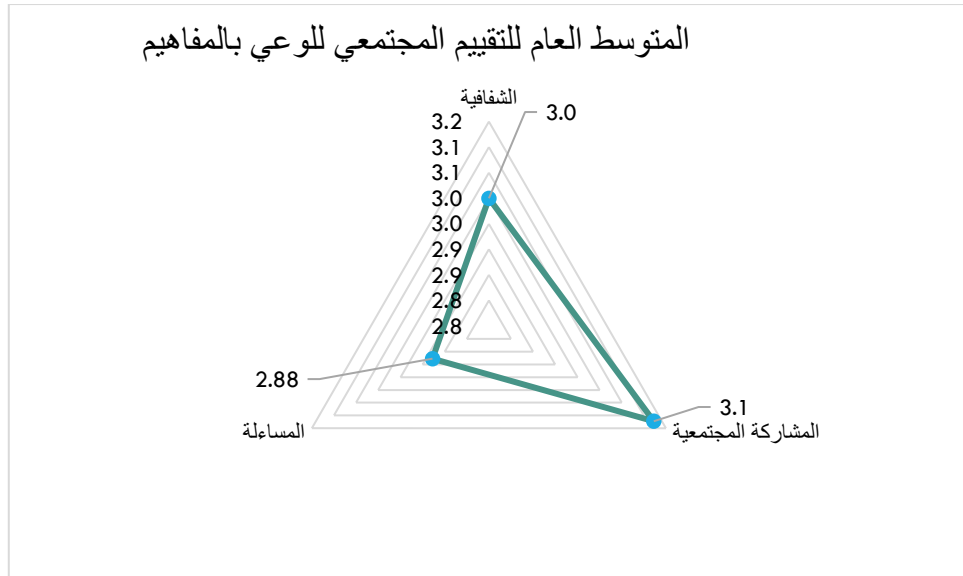
3 الوعي بمفهوم المشاركة المجتمعية



- 2% ضعيف جداً
- 11% مقبول
- 21% جيد
- 21% جيد جداً
- 23% ممتاز

ويُلاحظ أن المشاركة المجتمعية تحظى بأعلى نسبة تقييم "ممتاز" (23%) بين المفاهيم الثلاثة، ما يعكس حضوراً مفاهيمياً أقوى نسبياً لهذا المفهوم في الوعي العام للعينة.

ولكي نعرف مستوى الوعي بهذه المفاهيم بمقياس من 1 - 5 نجد أن المشاركة المجتمعية هي الأعلى بمتوسط 3.1 وتليها الشفافية بمتوسط 3.0 ثم المساءلة 2.88 كأدنى مستوى وعي



4 الدراية بأدوات المساءلة المجتمعية (أزمة الوسيلة):

- أظهرت النتائج أن نصف العينة تماماً 50% يوافق 52 مشاركاً "لا يعرفون مطلقاً" أدوات المساءلة المجتمعية مثل بطاقات تقييم الأداء المجتمعية.
- في المقابل، بلغت نسبة من "سمعوا بها فقط" 33% (35 مشاركاً)، بينما انحسرت المعرفة الجيدة بهذه الأدوات في أقلية محدودة بلغت 17% فقط.
- التحليل: يفسر هذا الرقم سبب تدني متوسط الوعي بالمساءلة (2.88)

5 الجدوى من التعزيز التشريعي (التطلع نحو التمكين):

- سجلت النتائج إجماعاً لافتاً بنسبة 93% (96 مشاركاً) يرون أن تأطير مفاهيم الحوكمة ضمن تشريعات الإدارة المحلية مستقبلاً سيسهم بشكل مباشر في تحسين الخدمات البلدية.
 - لم تتجاوز نسبة المتشككين في جدوى الحل التشريعي 7% فقط (7 مشاركين).
- تعكس هذه النسبة "وعياً علاجياً"؛ حيث يدرك المجتمع أن استقرار الخدمات مرهون بوجود نصوص قانونية تلزم البلديات بالشفافية والمساءلة، ولا تتركها للاجتهاد الشخصي.

6 تقييم مستوى الوعي المجتمعي العام في البلدية حول الحكم المحلي

- عند تقييم مستوى وعي المجتمع المحيط بهم، اعتبر 50% من المشاركين (51 مشاركاً) أن مستوى الوعي بالحكم المحلي "منخفض".
- وصفت نسبة 47% (48 مشاركاً) الوعي بأنه "متوسط"، في حين لم يصفه بأنه "مرتفع" سوى 3% فقط (4 مشاركين).

ثالثاً: الشفافية والإفصاح المؤسسي بالبلدية

يمثل هذا المحور الاختبار الميداني لمدى انفتاح البلديات على مواطنيها؛ حيث تعكس الأرقام التالية "تجربة المبحوثين" في محاولة الوصول للمعلومات الأساسية:

1 الاطلاع على قرارات المجلس البلدي

- 14% فقط يستطيعون الاطلاع على القرارات بسهولة
 - 86% لا يستطيعون ذلك
- تشير النسبة المرتفعة (86%) إلى ضعف واضح في إتاحة المعلومات الرسمية، ما يعكس محدودية الشفافية الإجرائية، حتى لو كانت النصوص القانونية تنص عليها.

2 نشر الميزانية أو نسخة مبسطة منها

- 5% فقط أكدوا نشر الميزانية
 - 95% أكدوا عدم نشرها
- هذه من أعلى مؤشرات ضعف الشفافية في الاستبيان، ورغم أن القرار 330 لسنة 2021 ألزم البلديات بنشر "ميزانية المواطن"، إلا أن هذه النتيجة تؤكد استمرار الفجوة بين النص القانوني والتطبيق الفعلي.

3 وضوح المعلومات المتعلقة بالمشاريع البلدية

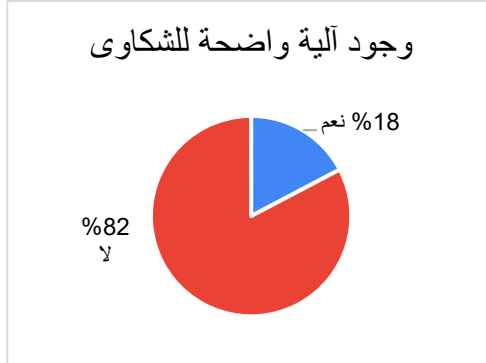
- 63% يرون أن المعلومات غير واضحة
 - 36% يرونها واضحة جزئياً
 - 1% فقط يرونها واضحة جداً
- حتى في حال توفر معلومات، فإن وضوحها محدود. ما يعني أن المشكلة ليست فقط في النشر، بل أيضاً في أسلوب عرض المعلومات وتبسيطها.

رابعاً: آليات المساءلة في البلدية

تكشف نتائج هذا المحور عن ضعف بنيوي واضح في منظومة المساءلة، سواء من حيث وجود الآليات أو من حيث فعاليتها العملية داخل البلديات. وتؤكد النتائج أن الخلل ليس فقط في "المعرفة بالمساءلة" بل في "التطبيق المؤسسي" لها، وذلك عبر المؤشرات الأربعة التالية:

1 مدى وجود آلية واضحة للشكاوى

حول سؤال المشاركين عن وجود آلية واضحة لتقديم الشكاوى، أجابت الأغلبية الساحقة (86 مشاركاً من أصل 104) بـ "لا"، بينما أفاد 18 مشاركاً فقط بوجودها.

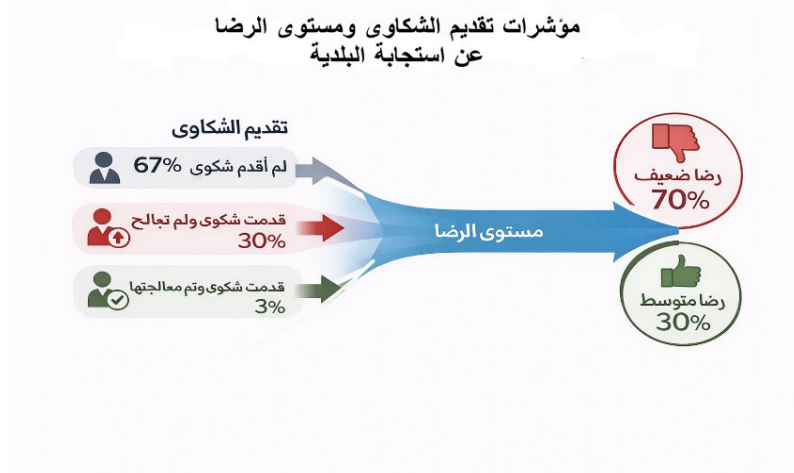


إن غياب آلية واضحة ومعلنة لتقديم الشكاوى يستوجب ضرورة مؤسسة نظام سواء عبر سجلات ورقية منتظمة، أو منظومات إلكترونية بسيطة، أو صناديق شكاوى تخضع لرقابة دورية، وتطوير منصات رقمية تضمن حق السكان في التظلم وتكفل لهم سرعة الاستجابة، كخطوة أساسية لاستعادة الثقة وتحسين جودة الأداء المؤسسي

2 تجربة المواطن مع الشكاوى (أزمة الثقة والاستجابة)

- نسبة عدم تقديم الشكاوى: أفاد 67% (17 مشاركاً) بأنهم "لم يقدموا شكوى" للبلدية. ويمكن تفسير هذه النسبة المرتفعة إما بعدم مواجهة هذه الشريحة لمشاكل تستدعي الشكاوى، أو بسبب عزوف البعض نتيجة قناعة مسبقة بعدم جدوى الإجراء.
- أزمة الاستجابة (المؤشر الأهم): يبرز الخلل الحقيقي عند تحليل تجربة الـ 33% الذين بادروا بتقديم شكاوى للبلدية؛ حيث أكد التوزيع أن الغالبية العظمى من هذه الشكاوى ذهبت أدراج الرياح. فقد صرح 30% من إجمالي العينة (31 مشاركاً) أن شكاوهم "لم تُعالج"، في حين نجت نسبة ضئيلة جداً بلغت 3% فقط (3 مشاركين) تمت معالجة شكاوهم.
- إنسجاماً مع النتيجة السابقة قيم 70% من المشاركين (71 مشاركاً) مستوى رضاهم عن استجابة البلدية للشكاوى بأنه "ضعيف"، أما 30% (31 مشاركاً) وصفت الاستجابة بأنها "متوسطة"، والملفت للنظر أن لا أحد قيم الاستجابة بأنها مرتفعة.

مؤشرات تقديم الشكاوى ومستوى الرضا
عن استجابة البلدية



3 الشعور العام بغياب المحاسبة:

- كخلاصة لكل ما سبق، صرح 84% من المشاركين (87 مشاركاً) بأنهم لا يشعرون بأن المسؤولين المحليين يخضعون للمحاسبة.
 - في المقابل، نسبة 16% فقط (16 مشاركاً) تشعر بوجود شكل من أشكال المحاسبة
- تؤكد نتائج هذا المحور أن المساءلة في البلديات لا تزال محدودة الفعالية، وتفتقر إلى البنية الإجرائية الواضحة والشفافية المصاحبة، مما ينعكس مباشرة على ثقة المواطنين وإحساسهم بخضوع المسؤولين للمحاسبة.

رابعاً: المشاركة المجتمعية في صنع القرار المحلي

يمثل هذا المحور الضلع الثالث في مثلث الحوكمة، حيث يقيس مدى فاعلية الشراكة بين البلديات والمواطنين في إدارة الشأن المحلي:

1 المشاركة في الفعاليات العامة

- أظهرت النتائج أن 48% (50 مشاركاً) سبق لهم المشاركة في جلسات عامة أو استشارات بلدية، بينما لم يشارك 52% (55 مشاركاً)
- تعكس هذه النسبة "ارغبة مجتمعية" جيدة في الحضور والتفاعل، ولكنها ليست مشاركة فعلية أو نتائج نضج مؤسسي بقدر ماهي ثمرة زخم برامج التعاون الدولي في برامج دعم اللامركزية والحوكمة المحلية خلال العشر سنوات الماضية
- وأنها تصطدم بواقع المشاركة في "صنع القرار" الفعلي كما سنرى في النقطة التالية.

2 تحديد أولويات الإنفاق:

- بينما شارك 48% في جلسات عامة، فإن 12% فقط (12 مشاركاً) شاركوا في تحديد أولويات الإنفاق، وأفاد 88% (92 مشاركاً) بأنهم لم يشاركوا إطلاقاً في تحديد أولويات الإنفاق البلدي .
- مع ملاحظة أن هناك 5 مشاركين من 12 مشارك الذين شاركوا في تحديد أولويات الإنفاق هم أعضاء مجالس بلدية الذي يعني معه أن مشاركتهم كانت بصفتهم المهنية وبحكم وظيفتهم الرسمية

3 الرضا عن إشراك المجتمع المدني (أزمة ثقة):

- يرى 55% من المشاركين (57 مشاركاً) أن مستوى إشراك المجتمع المدني في صنع القرار هو مستوى "ضعيف". بينما 34% (35 مشاركاً) يرى الإشراك بأنه "متوسط"، بينما لم يره "مرتفعاً" سوى 11% فقط.

4 المجالات ذات الأولوية للمشاركة:

- عند سؤال المبحوثين عن المجالات التي تحتاج لمشاركة أكبر، تصدر مجال "الرقابة" بنسبة 38%، يليه مجال "التخطيط" بنسبة 35% ثم 21% للمشاركة وهذا يعني رغبة المواطنين في التأثير على توجيه الموارد والتخطيط للمشاريع ومراقبة التنفيذ.

الجزء الثاني: قراءة تحليلية لممارسات الشفافية والمساءلة والمشاركة من منظور الموظفين العاملين ببلدية يفرن وقطاعاتها الخدمية

تمهيد

يستند هذا الفصل إلى تحليل نتائج الاستبيان الورقي الموجه لموظفي بلدية يفرن، حيث تم تجميع عدد هـ (20) استبيان. وقد شملت العينة موظفين إداريين، مراقبين ماليين، مديري مكاتب وأقسام، يعملون بديوان البلدية أو في قطاعات وزارية ذات صلة بالعمل المحلي.

وتجدر الإشارة إلى أن العينة لم يشارك فيها أعضاء مجلس بلدي منتخبين، والنتائج التالية تعكس فئات المشاركين.

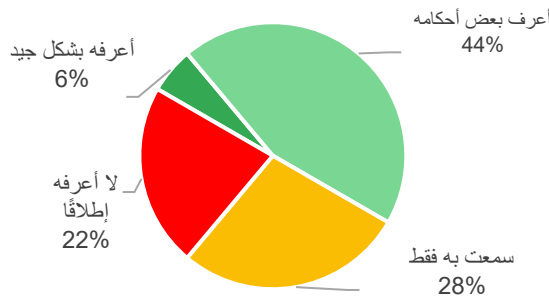
الجنس			الفئة العمرية			صفة المشارك		
%	العدد	الفئة	%	العدد	الفئة	%	العدد	الفئة
75%	15	ذكر	20%	4	30-18	35%	7	مراقب مالي
25%	5	أنثى	25%	5	45-31	10%	2	مدير/مكتب/قسم/إدارة
100%	20	المجموع	55%	11	60-46	20%	4	موظف اداري
			100%	20	المجموع	5%	1	موظف بمراقبة التعليم
						5%	1	عضو امرأة مجلس الشباب
						5%	1	مدير بيت شباب يفرن
						20%	4	لم يذكر
						100%	20	المجموع

نستعرض فيما يلي نتائج الاستبيان تفصيلاً وفقاً للمحاور الخمسة المستهدفة بالاستبيان، وذلك لتشخيص الواقع القائم واستشراف فرص التطوير التشريعي والمؤسسي

أولاً: مستوى المعرفة والوعي بالإطار القانوني ومفاهيم الحوكمة المحلية

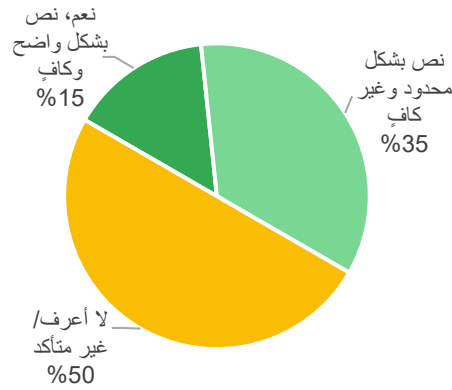
1 مستوى المعرفة بالقانون رقم (59) لسنة 2012

- أعرفه بشكل جيد 6% (مشارك 1)
- أعرف بعض أحكامه 44% (8 مشاركين)
- سمعت به فقط 28% (5 مشاركين)
- لا أعرفه إطلاقاً 22% (4 مشاركين)



2 تقييم كفاية النص القانوني في تنظيم مبادئ الحوكمة

- 50% (10 مشاركين) : أجابوا بـ "لا أعرف/غير متأكد" حول ما إذا كان القانون قد نص بشكل كافٍ على مبادئ الشفافية والمساءلة.
- 35% (7 مشاركين) : يرون أن النص القانوني "محدود وغير كافٍ".
- 15% (3 مشاركين) يرون أن القانون نص عليها بشكل واضح وكافٍ



3 التقييم الذاتي للمفاهيم (بمقياس من 1 إلى 5):

المفهوم / التقييم	1		2		3		4		5		متوسط التقييم
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
الشفافية	0	0%	3	15%	6	30%	3	15%	8	40%	3.8
المساءلة المجتمعية	2	11%	2	11%	9	47%	3	16%	3	16%	3.16
المشاركة المجتمعية	3	16%	1	5%	3	16%	6	32%	6	32%	3.58

قراءة تحليلية سريعة للجدول:

- الشفافية: هي المفهوم الأكثر ثقة لدى الموظفين، حيث قيم 40% أنفسهم بدرجة "ممتاز"، ولم يسجل أي موظف تقييماً "ضعيفاً جداً".
- المساءلة المجتمعية: هي المفهوم الأقل وضوحاً أو ثقة، حيث سجلت أعلى نسبة تقييم "ضعيف جداً" (11%) مقارنة بالمفاهيم الأخرى، وتوزعت أغلب الإجابات في النطاق المتوسط (جيد).
- المشاركة المجتمعية: يرى أغلب الموظفين أن معرفتهم بها "جيد جداً" (37%)

4 الدراية بأدوات المساءلة المجتمعية

- 50% (9 مشاركين) "لا يعرفونها إطلاقاً"
- 39% (7 مشاركين) "سمعوا بها فقط"
- 11% (مشاركان) لديهم دراية جيدة بها

رغم أن المعرفة النظرية بمفهوم المساءلة جيدة نسبياً، فإن الدراية بالأدوات التطبيقية ضعيفة للغاية، إذ إن 95% إما سمعوا بها فقط أو لا يعرفونها.

وهذا يشير إلى فجوة واضحة بين المعرفة المفاهيمية والقدرة التطبيقية، ويؤكد أن أدوات المساءلة المجتمعية لم تتحول بعد إلى ممارسات مؤسسية داخل البلدية.

5 الموقف من تعزيز هذه المفاهيم تشريعياً

■ هل ترى أن تعزيز هذه المفاهيم في التشريعات مستقبلاً يحسن الخدمات البلدية؟

- نعم: 100%
- لا: 0%

إجماع كامل يعكس قناعة واضحة بأن ترسيخ مبادئ الحوكمة في الإطار التشريعي يمثل مدخلاً لتحسين الأداء البلدي.

6 تقييم مستوى الوعي المجتمعي العام بالحكم المحلي

- منخفض: 5%
- متوسط: 75%
- مرتفع: 20%

يرى 80% من المشاركين أن مستوى الوعي المجتمعي متوسط أو أقل، ما يعكس إدراكاً داخلياً بوجود حاجة لتعزيز الثقافة العامة بالحكم المحلي.

ثانياً : الشفافية والإفصاح المؤسسي

1 مدى انتظام نشر البلدية لقراراتها:

- (6 مشاركين) 30% أفادوا بأنه "أحياناً" يتم النشر
- (6 مشاركين) 30% أفادوا بأنه "لا يتم النشر" مطلقاً
- (5 مشاركين) 25% أفادوا بأنه "نادرًا" ما يتم النشر
- (3 مشاركين) 15% أفادوا بأنه "دائمًا"

نلاحظ أن 85% من المشاركين ذكروا بعدم وجود انتظام في نشر القرارات، بل إن 30% منهم يؤكدون غياب النشر تماماً، وهو ما يشير إلى حاجة ماسة لتعزيز قنوات الإفصاح لضمان وصول المعلومة القانونية للمواطن ببسر ووضوح..

2 نشر مشروع الميزانية قبل اعتمادها:

- (18 مشاركا) 95% أكدوا بـ "لا" لا يتم النشر
- (مشارك واحد) أجاب بـ "نعم"

أكد 95% من المشاركين من داخل البلدية غياب آليات عرض مشروع الميزانية مسبقاً، وهو ما يفتح المجال لتطوير أدوات إفصاح مالي أكثر فاعلية تماشياً مع معايير الشفافية المحلي

3 نشر نسخة مبسطة (ميزانية المواطن):

- (18 مشاركا) 100% أجمعوا بـ "لا"

غياب تام لنشر نسخة مبسطة من الميزانية. هذا يكشف أن الالتزام القانوني الذي استحدثه القرار 330 لسنة 2021 لم يجد طريقه بعد إلى التطبيق، مما يستدعي تفعيل آليات الرقابة والمساءلة لضمان تنفيذه

4. وضوح إجراءات التعاقد والمشتريات:

- 67% غير واضحة
- 28% واضحة جزئياً
- 6% واضحة جداً
- وعدد الإجابات 18

يعكس تقييم ثلثي المشاركين (67%) لإجراءات التعاقد بأنها 'غير واضحة' حاجةً مؤسسية لتفعيل آليات الإفصاح عن برامج العقود والمشتريات، وبناء منظومة عمل أكثر شفافية تدعم جودة الإنفاق العام.

5. سهولة حصول المواطنين على المعلومات

- 37% غير متاحة
- 21% صعبة
- 32% متوسطة
- 11% سهلة جداً
- عدد الإجابات: 19

يرى 58% من المشاركين أن الوصول إلى المعلومات إما غير متاح أو صعب، مقابل 43% يعتبرونه متوسطاً أو سهلاً. هذا يعكس أن حق الحصول على المعلومات لم يتحول بعد إلى ممارسة ميسرة ومؤسسية، بل يعتمد في كثير من الأحيان على الجهد الشخصي.

6. استخدام المنصات الرسمية (موقع رسمي/فيسبوك) لنشر المعلومات

- نعم بشكل كافٍ 37%
- نعم لكن محدود 58%
- لا 5%
- عدد الإجابات: 19

تؤكد النتائج أن البلدية تستخدم المنصات الرقمية للنشر بنسبة 95%، إلا أن:

- 58% يرون أن الاستخدام محدود،
- 37% فقط يرونه كافياً.

بالتالي، المنصات موجودة ومفعلة، لكنها لا تعمل وفق سياسة إفصاح منتظمة أو خطة نشر واضحة المحتوى والدورية، وفي جميع الأحوال تعتبر مجرد وظيفة إعلامية

ثالثاً: آليات المساءلة داخل البلدية

يعكس هذا المحور تقييم الموظفين لثلاثة أبعاد رئيسية للمساءلة: وجود آلية رسمية للشكاوى، مدى الالتزام بالرد عليها، وفعالية الرقابة من الجهات العليا.

1 هل توجد آلية رسمية لتلقي شكاوى المواطنين؟

- نعم 8: موظفين (40%)
- لا 12: موظفاً (60%)
- مجموع الإجابات: 20

2 مستوى التزام البلدية بالرد على الشكاوى:

- لا يتم الرد مطلقاً : 4 مشاركين 21%
- نادراً ما يتم الرد : 9 مشاركين 47%
- يتم الرد دائماً : 6 مشاركين 32%

أظهرت البيانات وجود تحديات في منظومة الاستجابة، حيث أشار 68% من المشاركين (بين نادراً ولا يتم) إلى ضرورة تعزيز سرعة وفعالية الرد على شكاوى المواطنين لرفع مستوى الرضا العام.

3 مدى فعالية الرقابة من الجهات العليا

- فعالة 11 مشاركا 61%
- جزئياً 4 مشاركين 22%
- غير فعالة 3 مشاركين 17%
- مجموع الإجابات 18

تشير النتائج إلى أن 61% من المشاركين يرون أن الرقابة التي تمارسها الأجهزة الرقابية الإدارية والمالية فعالة، ما يعكس تقييماً إيجابياً نسبياً للمساءلة الأفقية من الأجهزة الرسمية كأداة لضبط الأداء البلدي. غير أن نسبة 39% ممن يرونها جزئية أو غير فعالة تكشف عن حاجة إلى تعزيز فاعليتها واستكمالها بآليات شفافية ورقابة مجتمعية داعمة.

رابعاً: المشاركة المجتمعية في صنع القرار

يعكس هذا المحور تقييم الموظفين لمدى انفتاح البلدية على إشراك المواطنين والمجتمع المدني في عمليات التخطيط وتحديد الأولويات وصياغة القرارات.

1 هل تنظم البلدية جلسات عامة لمناقشة الخطط؟

- 84% (16 مشاركا) أفادوا بـ نعم
- 16% (3 مشاركين) أفادوا بـ لا
- مجموع الإجابات: 19

الغالبية العظمى 84% يؤكدون عدم تنظيم جلسات عامة منتظمة لمناقشة الخطط البلدية، مقابل 16% فقط يرون وجودها.

وهذا يعكس ضعف القنوات التشاورية المفتوحة، ويشير إلى أن التخطيط الذي يخدم المجتمع المحلي يتم في الغالب ضمن الإطار الإداري الداخلي دون نقاش مجتمعي واسع.

2 هل يتم إشراك المواطنين في تحديد أولويات المشاريع؟

- 11% (2 مشاركا) أفادوا بـ نعم
- 89% (16 مشاركين) أفادوا بـ لا
- مجموع الإجابات: 19

هناك غياب شبه كامل للمشاركة في تحديد الأولويات، إذ أن 89% يؤكدون عدم إشراك المواطنين في هذه العملية.

3 هل تطبق البلدية آليات الموازنة التشاركية؟

- 11% (2 مشاركا) أفادوا بـ نعم
- 89% (16 مشاركين) أفادوا بـ لا
- مجموع الإجابات: 19

تكشف الإجابات على الأسئلة الثلاثة أعلاه المتعلقة بالمشاركة عن نمط متسق ومتناغم من الضعف المؤسسي، حيث أكد 84% من المشاركين عدم تنظيم جلسات عامة منتظمة، وتطابق ذلك تقريباً مع نسبة 89% الذين أشاروا إلى عدم إشراك المواطنين في تحديد أولويات المشاريع، والنسبة نفسها 89% فيما يتعلق بتطبيق الموازنة التشاركية. هذا الاتساق الرقمي يعكس ضعفاً هيكلياً متدرجاً في منظومة المشاركة، يبدأ بغياب التشاور العام، ويمتد إلى غياب التأثير في التخطيط، وينتهي بغياب المشاركة في القرار المالي.

4 مستوى رضا الموظفين عن مشاركة المجتمع المدني

- مرتفع: 4 مشاركين (21%)
- متوسط: 10 مشاركين (53%)
- ضعيف: 5 موظفين (26%)
- مجموع الإجابات: 19

رغم ضعف المؤشرات السابقة في إجابات الأسئلة من 1 إلى 3 بمحور المشاركة المجتمعية، فإن تقييم مستوى المشاركة جاء:

- 74% بين متوسط ومرتفع،
- مقابل 26% يروونه ضعيفاً.

وهنا تظهر مفارقة مهمة: المؤشرات الموضوعية (الجلسات، الأولويات، الموازنة التشاركية) تعكس ضعفاً واضحاً، بينما التقييم الانطباعي للمستوى العام يبدو أكثر اعتدالاً.

مقارنة بين أنظمة الحوكمة المحلية في تونس وجنوب أفريقيا: تأثير الشفافية، المشاركة، والمساءلة

مقدمة منهجية للمقارنة

لقد رأينا بالمنظمة الوطنية للحوكمة ودعم التنمية المحلية بهذه الدراسة اجراء مقارنة بين كل من التجربة التونسية والتجربة الجنوب أفريقية في مجال تكريس الديمقراطية التشاركية داخل تشريعات الحكم المحلي، انطلاقاً من قناعة مفادها أن إصلاح الإطار القانوني للحكم المحلي في ليبيا لا يمكن أن يتم بمعزل عن الاستفادة من تجارب دستورية وتشريعية سبقت في تنظيم المشاركة الشعبية وإدماجها ضمن مسارات اتخاذ القرار المحلي.

ولا تهدف هذه المقارنة إلى استنساخ نماذج جاهزة، وإنما إلى استخلاص عصارة النصوص القانونية والآليات المؤسسية التي نجحت في نقل المشاركة من مستوى الخطاب السياسي إلى مستوى الالتزام القانوني القابل للتنفيذ والرقابة، بما يوفر أرضية صلبة لتطوير مسار حكم محلي ديمقراطي تشاركي وفعل في ليبيا.

أولاً: التجربة التونسية – من الاعتراف الدستوري إلى التقنين التشريعي والإجرائي للمشاركة

تُعَدُّ التجربة التونسية من التجارب العربية الرائدة على المستوى التشريعي في مجال تكريس مبادئ الديمقراطية التشاركية ضمن منظومة الحكم المحلي، خاصة منذ اعتماد دستور 2014، ثم إصدار مجلة الجماعات المحلية سنة 2018. وقد مثّلت هذه المجلة تحوُّلاً نوعياً من حيث إدماج المشاركة المواطنية في صلب القرار المحلي، ليس باعتبارها ممارسة اختيارية أو سياسية ظرفية، بل كالتزام قانوني مؤطر، قابل للرقابة القضائية، ومدعوم بآليات تنفيذية مفصلة.

1. الديمقراطية التشاركية كالتزام قانوني ملزم ومشروط بالمشروعية

أقرّ المشرع التونسي، في القسم الخامس من مجلة الجماعات المحلية (الفصول 29-37)، مبدأً جوهرياً يتمثل في إخضاع إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية وجوباً لآليات الديمقراطية التشاركية. ويشكل هذا الخيار نقلة تشريعية مهمة، إذ لم تعد المشاركة مجرد دعوة أخلاقية أو سياسية، بل أصبحت شرطاً إجرائياً من شروط سلامة القرار المحلي.

وقد عزّز هذا التوجه بنصوص صريحة ترفض كل برنامج تنموي لا يحترم مقتضيات المشاركة، وتقرّر صراحة قابلية الطعن في القرارات المخالفة أمام القضاء الإداري بدعوى تجاوز السلطة. وهو ما يرسّخ مبدأً بالغ الأهمية مفاده أن المشاركة ليست فقط حقاً للمواطن، بل قيداً قانونياً على سلطة المجلس المحلي.

2. التحول من النص إلى التنفيذ (الأمر الحكومي 401 لسنة 2019):

لم يكتفِ المشرع بالنصوص العامة، بل أصدر أمراً حكومياً تفصيلياً يحدد شروط وإجراءات أعمال المشاركة، مما ساهم في:

- تحويل المبادئ القانونية العامة إلى مسارات إجرائية دقيقة.
- يحدّد من التأويلات الواسعة أو الشكلية لمفهوم المشاركة.
- يؤسس لمنظومة مؤسسية متكاملة داخل الجماعة المحلية.

3. التنظيم المؤسسي للمشاركة – من السجل إلى المنظومة الإلكترونية

نصّ الأمر الحكومي عدد 401 لسنة 2019 على إحداث منظومة متكاملة لتجميع آراء وتساؤلات المتساكنين ومكونات المجتمع المدني، تقوم على ركيزتين أساسيتين:

1. سجل مكونات المجتمع المدني
 2. سجل آراء وتساؤلات المتساكنين ومكونات المجتمع المدني والإجابات عنها
- كما أوجب إحداث مكتب مختص داخل كل جماعة محلية يتولى مسك هذه السجلات، مع تعيين رئيس له بقرار رسمي منشور، وربطه مباشرة باللجنة المكلفة بالديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة التابعة للمجلس المحلي.

4. سجل الآراء كأداة إدماج مؤسسي لا كآلية استشارية شكلية

يُعدّ سجل آراء وتساؤلات المتساكنين أحد أبرز مكامن القوة في التجربة التونسية، إذ لم يُصمّم كسجل شكوى تقليدي، بل كأداة إدماج مؤسسي داخل دورة القرار المحلي. وقد قسّم الأمر الحكومي هذا السجل إلى ستة أقسام تغطي مجالات الخدمات، المشاريع، الحوكمة، مشاريع القرارات، المقترحات التنموية، والمعالم والموارد.

والأهم من ذلك، أن المشرّع:

- ألزم اللجنة المكلفة بالديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة بإعداد تقارير دورية حول مضمون السجل.
- فرض عرض هذه التقارير على المجالس المحلية قبل التداول في المشاريع أو القرارات المعنية.
- أوجب نشر ملخصات هذه التقارير للعموم، بما يضمن قابلية تتبع المشاركة ومآلاتها.

وبذلك، انتقلت المشاركة من مستوى التعبير الحر إلى مستوى التأثير المؤسسي المنظم، ولو ضمن حدود معينة.

5. الشفافية وعلمية القرار كشرط مكمل للمشاركة

ربطت مجلة الجماعات المحلية بين الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة، فألزمت الجماعات المحلية بنشر مشاريع القرارات الترتيبية قبل التداول فيها بخمسة عشر يومًا على الأقل، وتعليقها بمقراتها، ونشرها عبر مواقعها الإلكترونية والبوابات الرسمية.

6. الاستفتاء المحلي كآلية مستقلة للديمقراطية المباشرة

أفرد المشرّع التونسي آلية الاستفتاء المحلي بتنظيم خاص ضمن الفصول 31 إلى 33 من مجلة الجماعات المحلية، باعتبارها إحدى أدوات الديمقراطية المباشرة المكمل للديمقراطية التشاركية.

ويُمكن لمجلس الجماعة المحلية، أو لعشر الناخبين المحليين، المبادرة بطلب تنظيم استفتاء حول برامج التنمية والتهيئة الترابية، على أن تكون نتائجه ملزمة متى توفّرت نسبة مشاركة دنيا. ويعكس هذا الخيار اعتناقًا قانونيًا بدور المواطن في الحسم المباشر لبعض الخيارات التنموية الكبرى، مع وضع ضوابط زمنية وإجرائية تحول دون إساءة استعمال هذه الآلية.

7. تجاوز المشرع التونسي مرحلة الاستشارة التقليدية نحو مؤسسة "الحوار المباشر" و"الشفافية الاستباقية"، وذلك عبر مسارين متكاملين:

أ- مؤسسة اللقاءات العلنية (حق الاستدعاء للجمهور) : من خلال إقرار آلية "اللقاءات العلنية" كفضاء للنقاش حول القرارات ذات الحساسية المالية والتنظيمية (كالتصرف في الأملاك العمومية وتمويل الجمعيات). ولم تعد هذه اللقاءات اختيارية للسلطة المحلية فحسب، بل تحولت إلى حق إجرائي للمواطنين؛ حيث يمكن لـ 5% من الناخبين فرض تنظيم لقاء علني بطلب معلل، مما يعكس انتقالاً من منطق "المنحة" إلى منطق "التمكين المباشر" من استدعاء المجلس لنقاش عام.

ب- الشفافية كشرط بنيوي للمشاركة: ربط المشرع نجاعة المشاركة بمدى توفر المعلومة، من خلال:

- **النفّاذ الوجوبي للمعلومة:** إلزام البلديات بإتاحة البيانات المتعلقة بالتسيير المالي، العقود، ونتائج التدقيق الداخلي.
- **النشر الإلزامي والاستباقي:** حتمية نشر القرارات والبلاغات عبر بوابة إلكترونية موحدة، لضمان استمرارية الاطلاع عليها وليس فقط إتاحتها اللحظية.

8. اللجنة المكلفة بالديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة: آلية مؤسسية دائمة للمشاركة

يكتمل البناء المؤسسي للديمقراطية التشاركية في التجربة التونسية بوجود لجنة الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة وهي من اللجان الدائمة التي يشكلها المجلس البلدي فور تنصيبه

وتتمثل اختصاصات هذه اللجنة في:

حسن احترام البلدية للمقتضيات القانونية المتعلقة بالشفافية والديمقراطية التشاركية، وتشمل بالخصوص:

- متابعة تفعيل حق النفاذ إلى المعلومات.
- حسن تنفيذ الإجراءات المتعلقة بترسيم مكونات المجتمع المدني.
- مسك سجل آراء المتساكنين.
- نشر مشاريع القرارات البلدية قبل عرضها على التداول.
- الإشراف على إعداد البرامج التنموية البلدية ومخططات التهيئة العمرانية التشاركية في كل مراحلها.
- إعداد التقارير الدورية حولها بما يضمن مشاركة واسعة للمتساكنين ومكونات المجتمع المدني في إعدادها ومتابعة إنجازها وتنفيذها.
- وكل ما يتعلق بالمواضيع ذات العلاقة وفي حدود اختصاصات البلدية

الخلاصة: تركز هذه المقارنة مفهومًا متكاملًا للمشاركة، فهي لا تقتصر على إبداء الرأي، بل تشمل الحق في النقاش العلني، الاطلاع المسبق، والتتبع اللاحق، مما يجعل الشفافية شرطاً بنيوياً لنجاح الديمقراطية التشاركية، وضمانة لمنع انفراد المجالس المحلية بالقرار في القضايا الحيوية.

ثانياً: تجربة جنوب أفريقيا – المشاركة كالتزام قانوني وشرط لصحة القرار

تعتبر تجربة جنوب أفريقيا من النماذج العالمية الرائدة، حيث تقوم على فلسفة دستورية تعتبر المشاركة المجتمعية ركيزة بنيوية للديمقراطية المحلية، لا مجرد آلية مكملة للحكم التمثيلي. وقد تُرجم هذا الالتزام عبر إطار تشريعي متكامل يربط بين نصوص القوانين والآليات التنفيذية على الأرض:

1. التكامل التشريعي (قانون الهياكل وقانون الأنظمة)

لم يكتفِ المشرع الجنوب أفريقي بنص عام، بل وزع عملية المشاركة على مسارين تشريعيين متكاملين يضمنان صحة القرار البلدي:

- **التأسيس الهيكلي:** عبر قانون الهياكل المحلية لسنة 1998 (Municipal Structures Act) الذي أوجد "لجان الدوائر (Ward Committees)" كأقسام رسمية منظمة تربط المواطن بالبلدية.
- **التفعيل الإجرائي:** عبر قانون أنظمة البلديات لسنة 2000 (Municipal Systems Act)، الذي أفرد باباً كاملاً لتنظيم المشاركة؛ واضعاً إطاراً يربط بين إشراك المواطنين وبين عمليات التخطيط، والميزانية، وإدارة الأداء. وبموجب هذا الإطار، لم تعد المشاركة خياراً إدارياً، بل أصبحت معياراً قانونياً لتقييم الأداء البلدي وشرطاً أساسياً لشرعية تقديم الخدمات العامة.

2. لجان الدوائر (الأحياء): مؤسسة المشاركة ومنع التسلط

تعتبر لجان الدوائر المختبر الحقيقي للحكومة التشاركية، وقد صُممت بضوابط دقيقة توازن بين تمكين المجتمع وحماية المؤسسة:

- **الرئاسة الرسمية:** يترأس اللجنة عضو المجلس البلدي المنتخب عن الدائرة، مما يضمن تبعيتها للنظام المؤسسي ومنع نشوء سلطات موازية.
- **تنوع التمثيل:** تتكون من أعضاء يمثلون قطاعات متنوعة (شباب، نساء، مهنيين)، مما يخلق رقابة متبادلة داخل اللجنة ويمنع سيطرة فئات محددة أو استغلالها لتصفية حسابات شخصية أو "تصيد أخطاء" البلديات.

3. المشاركة المجتمعية كركيزة مكملة للحكم التمثيلي

ينطلق التشريع الجنوب أفريقي من تصور متقدم، حيث لا يُنظر للمشاركة كبديل عن المؤسسات المنتخبة، بل كآلية تكمل الحكومة الرسمية ضمن ما يسمى **"حوكمة تشاركية"** ووفقاً للقانون تلتزم البلديات بتطوير ثقافة مؤسسية تشجع المشاركة، مع التأكيد الصريح على عدم المساس بالاختصاصات التنفيذية والتشريعية للمجلس البلدي.

4. إدماج المشاركة في دورة السياسات المحلية لا في هامشها

أوجب القانون إشراك المجتمع مباشرة في مختلف مراحل دورة السياسات، وتشمل:

- إعداد وتنفيذ ومراجعة خطة التنمية المتكاملة (IDP).
- إعداد الميزانية المحلية ووضع نظام إدارة الأداء ومراقبته.
- اتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بتقديم الخدمات.

5. آليات مشاركة متعددة ومراعية للفئات الهشة

نص القانون على آليات متنوعة تشمل العرائض، الشكاوى، الاجتماعات العامة، وجلسات الاستماع. وأوجب المشرع الجنوب أفريقي مراعاة احتياجات الأميين، وذوي الإعاقة، والنساء، فالدولة لا تفترض أن جميع المواطنين يمتلكون نفس القدرة على المشاركة بل تساعدهم على ذلك.

6. بناء القدرات والتمويل كشرط لنجاح المشاركة

اعتبر المشرع المشاركة **"تكلفة مؤسسية"** وليست ممارسة مجانية؛ لذا ألزم البلديات بتخصيص اعتمادات مالية سنوية لبناء قدرات المجتمع المحلي، وتدريب أعضاء المجالس والموظفين على إدارة مسارات المشاركة. هذا التدريب هو الضمانة لنضج الفكر والثقافة، حيث يتعلم المشاركون حدود دورهم الاستشاري بما يمنع التغول على سلطة البلدية.

7. علنية الاجتماعات وحقوق الجمهور في الحضور والتأثير

كُرّس مبدأ علنية الاجتماعات كأصل عام، وحظر القانون استبعاد الجمهور عند التصويت على القرارات الجوهرية كالميزانية واللوائح، مما يحول دون اختزال المشاركة في مراحل استشارية شكلية غير مؤثرة.

8. النفاذ إلى المعلومة والتواصل التفاعلي

ألزم القانون البلديات بوسائل تواصل ملائمة (صحف، إذاعة، لغات رسمية محلية)، مع التزام الإدارة بمساعدة المواطنين في فهم الوثائق الفنية المعقدة، للانتقال من مفهوم النفاذ السلبي إلى التواصل التفاعلي الداعم للمشاركة الفعلية.

ونلاحظ أن تجربة جنوب أفريقيا تتميز عن غيرها بكونها تنظر إلى المشاركة باعتبارها جزءاً من منظومة الإدارة المحلية الحديثة، لا مجرد ملحق تشريعي، وهو ما يجعلها مرجعاً بالغ الأهمية عند التفكير في إصلاح تشريعات الحكم المحلي وتعزيز الديمقراطية التشاركية في السياق الليبي.

التوصيات والمقترحات

انطلاقاً من التحليل التشريعي والنتائج الميدانية والتجارب المقارنة، نضع مجموعة من التوصيات والمقترحات التطويرية التي نراها أن تكون مدرجة في أي قانون جديد للإدارة المحلية، ينتقل بالحكم المحلي من اللامركزية الإدارية إلى الديمقراطية المحلية التشاركية الحقيقية:

● تكريس مبدأ العلنية والشفافية الاستباقية

أن يكرس القانون الجديد مبدأ العلنية كأصل عام في عمل المجالس المحلية، ويلزم البلديات بالنشر الاستباقي للمعلومات، بما في ذلك نشر مشاريع القرارات والميزانيات والخطط التنموية قبل اعتمادها بمدة كافية، ونشر محاضر الجلسات والتقارير الدورية، مع إقرار حق المواطن في الوصول إلى المعلومة كحق أصيل دون وساطة أو إذن مسبق.

● إقرار ميزانية المواطن كالتزام قانوني

أن يلزم القانون الجديد جميع البلديات بإعداد ونشر "ميزانية المواطن"، وهي نسخة مبسطة من الميزانية تُصاغ بلغة واضحة ومفهومة لعامة الناس، وتشرح الأولويات والمخصصات المالية، التي تمكن المواطن من متابعة الإنفاق العام والمشاركة في تحديد الأولويات.

● إنشاء نظام الشكاوى والآراء

أن يكرس القانون الجديد حق المواطنين في تقديم الشكاوى والآراء والمقترحات المتعلقة بالعمل البلدي، مع إنشاء نظام متكامل لاستقبالها وتوثيقها ومعالجتها والرد عليها. بحيث يلزم القانون البلديات بإنشاء سجلات رسمية (ورقية وإلكترونية) لقيود الشكاوى والآراء، وتحديد آجال زمنية واضحة للرد عليها ومعالجتها، وإصدار تقارير دورية عنها تُنشر للعموم. وأن ينص القانون على إنشاء وحدات متخصصة داخل البلديات لتلقي الشكاوى ومتابعتها، وربطها بآليات رقابية مستقلة لضمان فعاليتها وعدم تجاهلها، مع ضمان سرية بيانات المشتكين وحمايتهم من أي مساءلة سلبية.

● إقرار حق المواطنين في تقديم العرائض الملزمة

أن يكرس القانون الجديد حق المواطنين في تقديم عرائض شعبية ملزمة، بحيث إذا وصلت عريضة موقعة من نسبة محددة من الناخبين المسجلين في البلدية (5% إلى 10% مثلاً)، يُلزم المجلس البلدي بإدراج الموضوع على جدول أعماله ومناقشته خلال مدة زمنية محددة، والرد عليه بشكل رسمي ومعلل. كما يُمنح المواطنون حق تنظيم جلسات مساءلة استثنائية عبر هذه العرائض.

● تنظيم جلسات المساءلة العلنية الدورية

أن ينص القانون الجديد على تنظيم جلسات مساءلة علنية دورية للمجالس البلدية (مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل)، يُلزم خلالها أعضاء المجلس بالحضور والإجابة عن أسئلة المواطنين واستفساراتهم، وتُدوّن وقائع هذه الجلسات وتُنشر للعموم.

● الانتقال من تبعية المجتمع المدني إلى الشراكة الحقيقية

أن يضمن القانون الجديد استقلالية منظمات المجتمع المدني، وينتقل بها من علاقة التبعية (كما في المادة 92 من اللائحة الحالية) إلى علاقة الشراكة والتكامل، مع ضمان حقها في الوصول إلى المعلومات، وتمكينها من ممارسة دور رقابي مستقل، وتنظيم تمويلها بشفافية دون المساس باستقلاليتها.

- **مأسسة المشاركة المجتمعية عبر هيكل مؤسسي دائم**

- وحدة المشاركة المجتمعية أو "إدارة التواصل والمشاركة" تتولى المهام اليومية (تلقي الآراء، تنظيم اللقاءات، التنسيق مع المجتمع المدني) و
- لجنة دائمة منبثقة عن المجلس البلدي تتولى الإشراف والمتابعة والتقييم.

يضمن هذا التكامل تحويل المشاركة من ممارسة ظرفية إلى ثقافة مؤسسية راسخة، تمكن المواطن من التفاعل المستمر مع بلديته، وتجعل من آرائه ومقترحاته جزءاً أصيلاً من دورة صنع القرار المحلي.

- **بناء القدرات والتمكين المؤسسي للمشاركة**

أن ينص القانون الجديد على برامج إلزامية لبناء قدرات أعضاء المجالس البلدية والموظفين ومنظمات المجتمع المدني في مجالات الشفافية والمساءلة والمشاركة، مع تخصيص اعتمادات مالية سنوية في ميزانيات البلديات لتمويل أنشطة المشاركة المجتمعية وبناء القدرات، إدراكاً من المشرع أن الديمقراطية التشاركية تكلفة مؤسسية وليست ممارسة مجانية

الملحقات

الملحق 1: الاستبيان الرقمي عبر Google Form

استبيان تقييم الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية داخل البلدية

تنفذ المنظمة الوطنية للحكومة ودعم التنمية المحلية (NOGLD) مبادرة تعزيز الديمقراطية التشاركية بتشريعات الحكم المحلي في ليبيا. يهدف هذا الاستبيان إلى رصد آرائكم حول تطوير تشريعات الإدارة المحلية والحكم المحلي لضمان تقديم خدمات أكثر كفاءة وشفافية. آراؤكم هي حجر الأساس لتطوير المشروعات التشريعية القادمة

القسم الأول: البيانات العامة

- اسم البلدية:
- الفئة العمرية: ☐ 18-30 ☐ 31-45 ☐ 46-60 ☐ أكبر من 60
- الجنس: (☐ ذكر ☐ أنثى)
- صفة المشارك: (☐ أستاذ جامعي / باحث أكاديمي ☐ ناشط مدني ☐ ممثل جمعية / منظمة ☐ مدون إعلامي / صحفي ☐ طالب ☐ خبير / مهتم باللامركزية والحكم المحلي ☐ عضو مجلس بلدي / مسؤول بالبلدية ☐ مواطن ☐ أخرى (_____)

القسم الثاني: الوعي المجتمعي

1. ما مدى معرفتك بالقانون رقم (59) لسنة 2012 بشأن نظام الإدارة المحلية؟

- لا أعرفه إطلاقاً
- سمعت به فقط
- أعرف بعض أحكامه
- أعرفه بشكل جيد

2. هل تعتقد أن قانون رقم (59) لسنة 2012 بشأن نظام الإدارة المحلية قد نص بشكل كافٍ وواضح على مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية في عمل البلديات؟

- نعم، نص بشكل واضح وكافٍ
- نص بشكل محدود وغير كافٍ
- لا أعرف

3. تقييم معرفتك بالمفاهيم التالية (من 1 = ضعيف جدًا إلى 5 = ممتاز):

- الشفافية (1 2 3 4 5)
- المساءلة المجتمعية (1 2 3 4 5)
- المشاركة المجتمعية (1 2 3 4 5)

4. ما مدى درايتك بوجود أدوات المساءلة المجتمعية مثل بطاقات التقييم المجتمعي أو بطاقة تقييم المواطن؟

☐ لا أعرفها ☐ سمعت بها فقط ☐ أعرفها جيدًا

5. هل ترى أن تعزيز هذه المفاهيم يحسن الخدمات البلدية؟

☐ نعم ☐ لا

6. كيف تقيم مستوى الوعي المجتمعي العام في بلديتك حول الحكم المحلي؟

☐ مرتفع ☐ متوسط ☐ منخفض

القسم الثالث: الشفافية بالبلدية

1. هل يمكنك الاطلاع على قرارات المجلس البلدي بسهولة؟ (☐ نعم ☐ لا)
2. هل تنشر البلدية ميزانيتها أو نسخة مبسطة منها؟ (☐ نعم ☐ لا)
3. مدى وضوح المعلومات المتعلقة بالمشاريع البلدية: (☐ واضحة جدًا ☐ واضحة جزئيًا ☐ غير واضحة)
4. هل سبق أن طلبت معلومة من البلدية؟ (☐ نعم وتم الرد ☐ نعم ولم يتم الرد ☐ لم أطلب)

القسم الرابع: المساءلة بالبلدية

1. هل توجد آلية واضحة لتقديم الشكاوى؟ (☐ نعم ☐ لا)
2. هل سبق أن قدمت شكوى للبلدية؟ (☐ نعم وتمت معالجتها ☐ نعم ولم تُعالج ☐ لم أقدم)
3. مستوى رضاك عن استجابة البلدية للشكاوى: (☐ مرتفع ☐ متوسط ☐ ضعيف)
4. هل تشعر أن المسؤولين المحليين يخضعون للمحاسبة؟ (☐ نعم ☐ لا)

القسم الخامس: المشاركة المجتمعية بالبلدية

1. هل سبق أن شاركت في جلسة عامة أو استشارة بلدية؟ (☐ نعم ☐ لا)
2. هل تُتاح لك فرصة المشاركة في تحديد أولويات الإنفاق؟ (☐ نعم ☐ لا)
3. مستوى رضاك عن إشراك المجتمع المدني: (☐ مرتفع / ☐ متوسط / ☐ ضعيف)
4. المجالات التي تحتاج إلى مشاركة أكبر: (☐ التخطيط / ☐ الميزانية / ☐ المشاريع / ☐ الرقابة / أخرى: _____)

الملحق 2:

إستبيان تقييم الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية داخل البلدية

إستبيان: البلديات (الموظفين والمسؤولين)

القسم الأول: البيانات العامة

- اسم البلدية: _____
- الفئة العمرية: 30-18 □ 45-31 □ 60-46 □ أكبر من 60
- الجنس: ذكر □ أنثى
- صفة المشارك: □ عضو مجلس □ وكيل بلدية □ موظف إداري □ مراقب مالي □ مدير مكتب/قسم/إدارة □ غير ذلك _____
- سنوات الخبرة: □ أقل من 5 □ 5-10 □ أكثر من 10

القسم الثاني: الوعي المجتمعي

1. ما مدى معرفتك بالقانون رقم (59) لسنة 2012 بشأن نظام الإدارة المحلية؟

- لا أعرفه إطلاقاً □ سمعت به فقط □ أعرف بعض أحكامه □ أعرفه بشكل جيد

2. هل تعتقد أن قانون رقم (59) لسنة 2012 بشأن نظام الإدارة المحلية قد نص بشكل كافٍ وواضح على مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية في عمل البلديات؟

- نعم، نص بشكل واضح وكافٍ
- نص بشكل محدود وغير كافٍ
- غير متأكد / لا أعرف

3. تقييم معرفتك بالمفاهيم التالية (من 1 = ضعيف جدًا إلى 5 = ممتاز):

- الشفافية (1 2 3 4 5)
- المساءلة المجتمعية (1 2 3 4 5)
- المشاركة المجتمعية (1 2 3 4 5)

4. هل ترى أن تعزيز هذه المفاهيم يحسن الخدمات البلدية؟

☐ نعم ☐ لا

5. كيف تقيم مستوى الوعي المجتمعي العام في بلديتك حول الحكم المحلي؟

☐ مرتفع ☐ متوسط ☐ منخفض

6. ما مدى درايتك بوجود أدوات المساءلة المجتمعية مثل بطاقات التقييم المجتمعي أو بطاقة تقييم المواطن؟

☐ لا أعرفها ☐ سمعت بها فقط ☐ أعرفها جيدًا

القسم الثاني: الشفافية

- مدى انتظام نشر البلدية لقراراتها: ☐ دائمًا ☐ أحيانًا ☐ نادرًا ☐ لا يتم النشر
- هل يتم نشر مشروع الميزانية قبل اعتمادها؟ ☐ نعم ☐ لا
- هل تصدر البلدية نسخة مبسطة من الميزانية (ميزانية المواطن)؟ ☐ نعم ☐ لا
- مدى وضوح إجراءات التعاقد والمشتريات: ☐ واضحة جدًا ☐ واضحة جزئيًا ☐ غير واضحة
- سهولة حصول المواطنين على المعلومات: ☐ سهلة جدًا ☐ متوسطة ☐ صعبة ☐ غير متاحة
- هل تستخدم البلدية (موقع رسمي/فيسبوك) لنشر المعلومات؟ ☐ نعم بشكل كافٍ ☐ نعم لكن محدود ☐ لا

القسم الثالث: المساءلة

- هل يقدم المجلس البلدي تقارير أداء سنوية علنية؟ ☐ نعم ☐ لا
- هل توجد آلية رسمية لتلقي شكاوى المواطنين؟ ☐ نعم ☐ لا
- مستوى التزام البلدية بالرد على الشكاوى: ☐ يتم الرد دائمًا ☐ يتم الرد أحيانًا ☐ نادرًا ما يتم الرد ☐ لا يتم الرد مطلقًا
- مدى فعالية الرقابة من الجهات العليا (ديوان المحاسبة، الرقابة الإدارية): ☐ فعالة ☐ جزئيًا ☐ غير فعالة

القسم الرابع: المشاركة المجتمعية

- هل تنظم البلدية جلسات عامة لمناقشة الخطط؟ ☐ نعم ☐ لا
- هل يتم إشراك المواطنين في تحديد أولويات المشاريع؟ ☐ نعم ☐ لا
- هل تطبق البلدية آليات الموازنة التشاركية؟ ☐ نعم ☐ لا
- مستوى رضاكم عن مشاركة المجتمع المدني: ☐ مرتفع ☐ متوسط ☐ ضعيف